وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

دروس و تمارين تطبيقية في مقياس التحليل المالي

مطبوعة علمية

من إعداد الدكتور دنداني محمد أمين

السنة الجامعية 2020/2019

خطة العمل

مقدمة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

المحور الثاني : تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

المحور الثالث : تحليل الميزانية

المحور الرابع : تحليل جدول حسابات النتائج

المحور الخامس : تحليل جدول تدفقات الخزينة

المحور السادس : تسيير احتياجات رأس المال العامل

المحور السابع : جدول التمويل

المحور الثامن : حالات تطبيقية

خاتمة

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الميزانية المالية	**16**
2	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	**21**
3	جدول تدفقات الخزينة	**23**
4	جدول تغيرات رؤوس الأموال	**25**
5	الميزانية الوظيفية	**35**
6	عناصر الإحتياجات لرأس المال المعياري	**59**
7	عناصر الموارد لرأس المال المعياري	**60**
8	الجزء الأول من جدول التمويل	**67**
9	الجزء الثاني من جدول التمويل	**69**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	المحاور الأربعة الكبرى للميزانية المالية	**16**
2	دورات المؤسسة حسب المنظور الوظيفي	**18**

مقدمة

يكتسي موضوع التحليل المالي أهمية بالغة سواء بالنسبة للمؤسسات أو بالنسبة للأطراف المتعاملين معها، وذلك لما يوفره من تقنيات و آليات تساعد المؤسسة على اتخاذ قراراتها وفقاً لأسس سليمة و مدروسة بالشكل الذي يساهم في سرعة تحقيق أهدافها عامة وهدفي التوازن و المردودية خاصة، ورسم خططاً إستراتجية بناءً على تحليل بيئتها الحالية و معالجة نقاط ضعفها.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها .حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

إنّ الهدف الأساسي من تلقين مادة التحليل المالي يندرج ضمن إطار بلوغ جملة من الأهداف تساعد الطلبة على توظيف مكتسباتهم و كفاءاتهم في مجال تخصصاتهم سواء لمواصلة دراساتهم العليا أو عند ولوجهم عالم الشغل :

- اكتساب المفاهيم الأساسية المرتبطة بمالية المؤسسة و البنية المالية لها؛
- تدريب الطلبة على أساليب التحليل المالي ومناهج اتخاذ القرارات المالية؛
- خلق كفاءات لتحليل و تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

في الأخير ما يسعني إلى أن أحمد الله على توفيقه لإتمام هذه المطبوعة، راجياً أن أكون قد وفقت في تقديمها بشكل يوافق المنهجية المتعارف عليها، متمنياً أن تكون مرجعاً مفيداً للجميع سواء من زملائي الأساتذة أو أعزائي الطلبة، وأن تلقى اهتماماً بتقديم الإنتقادات و الإقتراحات البناءة الكفيلة بتحسينها مستقبلاً.

الدكتور : دنداني محمد أمين.

المحور الأول :

الإطار المفاهيمي

للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية و الحاضرة للمؤسسة و اتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كمًا كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة، لذلك لا يكفي إعداد القوائم المالية و الكشوف المحاسبية، و إنما يجب تحليلها بإستخدام الأساليب و الأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المؤسسة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها، ثم تفسير نتائج التحليل لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية، و يعتبر التحليل بإستخدام المؤشرات المالية من أقدم أدوات التحليل المالي و أهمها.

أولاً–تعريف التحليل المالي :يوجد هناك العديد من التعاريف للتحليل المالي وسنتطرق إلى البعض منها فيما يلي:

- يمكن تعريف التحليل المالي على أنه عبارة عن معالجة للبيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل، وهو ينطوي على استخدام البيانات و المعلومات لخلق النسب و نماذج رياضية، تهدف إلى الحصول على معلومات تستخدم في تقييم الأداء و إتخاذ القرارات الرشيدة.
- كما يُعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية و المنافسة التي تساعد على فهم أفضل لمواطن القوة و الضعف.
- التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.
- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبوبها التبويب الملائم، وذالك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

ثانياً–أهداف التحليل المالي :يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة ، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية :

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛

- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الحكم على كفاءة الإدارة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

ثالثاً– الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف حيث نجد:

- ✓ إدارة الشركة : يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، وكذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقفها الإستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد، أضف إلى ذلك،
  - مدى نجاح الشركة في تحقيق السيولة؛
  - مدى نجاح الشركة في تحقيق الربحية؛
  - معرفة الوضعية المالية للشركة بالمقارنة مع وضعية الشركات المنافسة؛
  - تقييم منجزات الشركة في مجال الإنتاج والتوزيع والتسويق؛ ·
  - المساعدة على الرقابة المالية والتنبؤ بمستقبلها المالي.
- ✓ المساهمين والمالكين : يرجع ذلك إلى فصل الملكية عن إدارة الشركات، لسيما في شركات المساهمة الكبيرة، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم ثروتهم.
- ✓ المستثمرون والدائنون : تكمن أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين، في مدى قدرة الإدارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما بالنسبة لدائنون فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- ✓ مصلحة الضرائب : للتأكد من مدى وفاء الشركات إتجاه مصلحة الضرائب، وكذا مدى تطبيقها لمختلف التشريعات الضريبية، ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي التي لها أثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل.
- ✓ المصارف والمؤسسات المالية : من أجل تحديد وتقدير الجدارة الإئتمانية للشركات، وهذا إعتمادًا على مؤسسات التنقيط، بهدف إقرار منح الائتمان إليها من عدمه.

رابعاً– مراحل التحليل المالي:

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المرور بمراحل وخطوات أساسية متعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لآخر، وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل ويمكننا أننوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التاليــة :

أ– مرحلة الإعداد والتحضير :وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل المالي العمل فيها بمجرد إسناد مهمته إجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أنّ الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجابا على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاته ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية :

1– تحديد الهدف من التحليل: من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحليل أسلوب التحليل والمعلومات الواجب جمعها، ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة.

2– مدى ونطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعداها لمنشآت أخرى متشابهة؟ أن أنّه سيقتصر على منشأة واحدة، وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة؟ كل ما سبق سيؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها.

3– تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل المالي: حيث كلّما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلّما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، ويجب أن تغطي هذه المعلومات الفترات التي يغطيها التحليل مع توفر المعلومات المتعلقة بالمنشأة أو المنشآت التي يستهدفها التحليل .

ب– مرحلة التحليل وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: وهي خطوة بالغة الأهمية حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلّل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ا ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى، ولعلّ أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في غرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من منشأة أو أكثر من فترة.

2-اختيار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب اختيار أداة و أسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختار وبين الأداء المختار وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى، وتتعدد أدوات التحليل المالي وأساليبه حيث التحليل الرأسي والأفقي، وتحليل السب وتحليل التعادل، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لاستخدامها وتطبيقها مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة أو أسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

3- تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص منشآت منافسة في نفس القطاع وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداة المنشأة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية حيث يتم تحديدها من خلال مقارنته للقوائم المالية المتوفرة للمنشأة نفسها لسنوات متعددة، أو مقارنة هذه بقوائم مالية لمنشآت منافسة، حيث يجب الإشارة إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة أما المرحلة الثانية في هذه الخطوة فهي الأهم حيث يقوم المحلل على الأقل بتحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم بالبحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطةبها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة.

4- تحليل تقييم الأداء : تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل بنفس المجال أو مجالات أخرى.

5- التخطيط :تعتبر عملية التخطيط ضرورية لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي شهدتها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

ت- مرحلة الاستنتاجات والتوصيات : وهي آخر مرحلة من التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل .ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل، ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التاليــة :

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل .
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل وإقتراح الحلول والتوصيات اللازمة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض والحكم على مدى مناسبته.

المحور الثاني :تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين : القوائم المالية الأساسية، وأخرى مكملة أو ملحقة. ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية، وهي: الميزانية، حساب النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن القوائم المالية السابقة.

أولاً– مفهوم القوائم المالية وقواعد تقديمها : تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة.

1– تعريف القوائم المالية: هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها :

– تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية ."كما يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لإتخاذ القرارات الإقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المنشأة في تقييم كفاءة إستغلال الإدارة لموارد المنشأة".

كما تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية.

2- الخصائص النوعية لتحضير القوائم المالية : ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي لمشركة، و ضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائمة للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفء، فلابد أن تتميز بمجموعة من الخصائص. حيث حدد النظام المحاسبي المالي أربع خصائص نوعية ينبغي توفرها في القوائم المالية حتى تكون ذات فعالية وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل في:

- **الملاءمة:** لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات، وتعتبر المعلومة ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن

طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه منتقييم.

- **المعلومة ذات مصداقية** :لكي تكون المعلومة ذات مصداقية فإنه يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو تفرض أن تمثلها بدرجة معقولة، وأن تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة للمؤسسة.
- **الوضوح** : ينبغي أن تكون المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية واضحة أو سهلة الفهم من طرف المستعملين الذين تتوفر لديهم إرادة دراسة المعلومة ومعرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة، ويبقى هذا المصطلح غامضا وصعبالتطبيق في الواقع الملموس.
- **قابلية المعلومة للمقارنة** :المعلومة الظاهرة بالقوائم المالية تسمح للمستعمل القيام بمقارنات داخل المؤسسة نفسها وما بين المؤسسات، كما يسمح له نسبيا بتقييم وضعيتها المالية وأداءها وتغيرات وضعيتها المالية. ويجبر هذا المؤسسات على إعلام المستعملين بالطرق المحاسبية المستعملة وكل تغير مس هذا الطرف إن وجد، وآثار هذا التغيير.

3– قواعد إعداد و تقديم القوائم المالية :

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بهاأثناء إعداد وتقديم القوائم المالية :

- القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة. والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشتمل على :
  – الميزانية،
- جدول حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحسابات النتائج.

- تنتج الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الإطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع، ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين :

- ✓ المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل،
- ✓ التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله .

- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية. وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.
- كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة :
  - ✓ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية،
  - ✓ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)،
  - ✓ تاريخ الإقفال،
  - ✓ العملة التي تقدمها والمستوى المجبور.

  وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة :
  - ✓ عنوان مقر المؤسسة،
  - ✓ الشكل القانوني،
  - ✓ مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه،
  - ✓ الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة،
  - ✓ اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء،
  - ✓ معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.
- توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة من ذلك أن :
  - ✓ كل فصل من فصول الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة
  - ✓ يشتمل الملحق على معلومات ذات صبغة مقارنة في شكل سردي وصفي رقمي

وفي حالة تعذر إجراء مقارنة بسبب اختلاف المدة أو لأي سبب آخر، فإنه يجب توضيح إعادة ترتيب وتغيير المعلومات التي تجرى على السنة المالية السابقة لجعلها قابلة للمقارنة في الملحق.

ثانياً–عرض شكل القوائم المالية :بالإعتماد على القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الصادر بالعدد 19 للجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، فإن القوائم المالية تشمل كل من:

– الميزانية؛

- جدول حسابات النتائج؛

- جدول تدفقات الخزينة؛

- جدول تغيرات رؤوس الأموال؛

- الملاحق.

1- الميزانية:

➢ **الميزانية المالية :**

أ- مفهوم الميزانية المالية :الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية . وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاماتها تجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين .

كما تعرف الميزانية كذلك على أنها عبارة عن وثيقة محاسبية و التي تُعطي صورة مصغرة عن الذمة المالية لمؤسسة ما في فترة زمنية معينة، و نقصد بالذمة المالية هو ما للمؤسسة من ممتلكات و هو ما يسمى بالأصول و ما عليها من مستحقات ويسمى بالخصوم.

ب- أهمية إعداد الميزانية : تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد،
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة،
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية

ج- تقسيم عناصر الميزانية المالية :

يتم تقسيم عناصر الميزانية حسب مبدأين أساسيين هما :

- **مبدأ السيولة بالنسبة للأصول:** بمعنى تقسيم عناصر الأصول بشكل تنازلي حسب المدة التي تستغرقها لتتحول إلى سيولة و هذا في إطار الشروط العادية لتحويلها .

- **مبدأ الإستحقاق بالنسبة للخصوم:** بمعنى تقسيم عناصر الخصوم (نقصد الديون) بشكل تنازلي حسب درجة استحقاقها.

ج1- أصول الميزانية المالية:الأصل هو كل ما تمتلكه المؤسسة و يعود عليها بمنفعة إقتصادية مستقبلية.

- الأصول الغير الجارية (التثبيتات):وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

- ✓ التثبيتات المعنوية :وهو أصل غير نقدي وغير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية. ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية (غير الملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة، فارق الاقتناء ...إلخ
- ✓ التثبيتات المادية (العينية) :وهو أصل عيني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، و الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد مدة السنة المالية . وتشمل كل من :الأراضي، تهييئات الأراضي، المباني، التركيبات التقنية المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.
- ✓ التثبيتات الجاري إنجازها: هي التثبيتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيتات. فهي إذن تثبيتات غيرقابلة بعد للاستعمال النهائي .
- ✓ التثبيتات المالية :ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الأجلتتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا، ونميز بين :

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها :المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة،
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها،
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظبها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الإحتفاظبها أو يتعين عليه ذلك،
- القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعها القيام ببيعها في الأجل القصير :الديون لدى الزبائن، وغيرها من ديون الاستغلال لأكثر من اثني عشر شهرا أو القروض التي تزيد على اثني عشر شهرا والمقدمة لأطراف أخرى.

– الأصول الجارية :تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود .وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي :

- ✓ المخزونات (قيم الإستغلال) :تتمثل في المخزونات من البضائع، المواد واللوازم، المنتجات التامة والنصف المصنعة وقيد التنفيذ...الخ.
- ✓ الحسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة: و هي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، و في الحالة الأولى تعرف هذه الحسابات بالذمم المدينة التجارية، وتتكون من المدينون و أوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن نسوق أمثلة عليها مثل سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة.....إلخ. و يجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة.
- ✓ الموجودات وما يماثلها: وهي تخص القيم القابلة للتوظيف والنقدية بالخزينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد و معروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطر من حيث التغير في قيمتها .

ج2-ؤوس الأموال الخاصة :وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها، فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية و غير الجارية. و تضم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، 4فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.

ج3-خصوم الميزانية المالية: و هي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادها وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية. و تنقسم الخصوم إلى:

- ✓ الخصوم الغير جارية :وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا، أو تلك التي قد يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا، وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن سيتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال الاثني عشر شهر.

- المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا: وتتمثل فيما يلي :
  - إعانات الاستثمار (أو التجهيز):و هي الأموال المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل،
  - المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عندنهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها؛
  - الضرائب: وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة و المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم هي مبالغ الضرائب علىالنتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة و المتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة .

- الإقتراضات والديون: هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

✓ الخصوم الجارية : هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال،وتتضمن العناصر التالية :

- الذمم الدائنة: وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردون، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة،
- القروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

الشكل رقم 1: المحاور الأربعة الكبرى للميزانية المالية

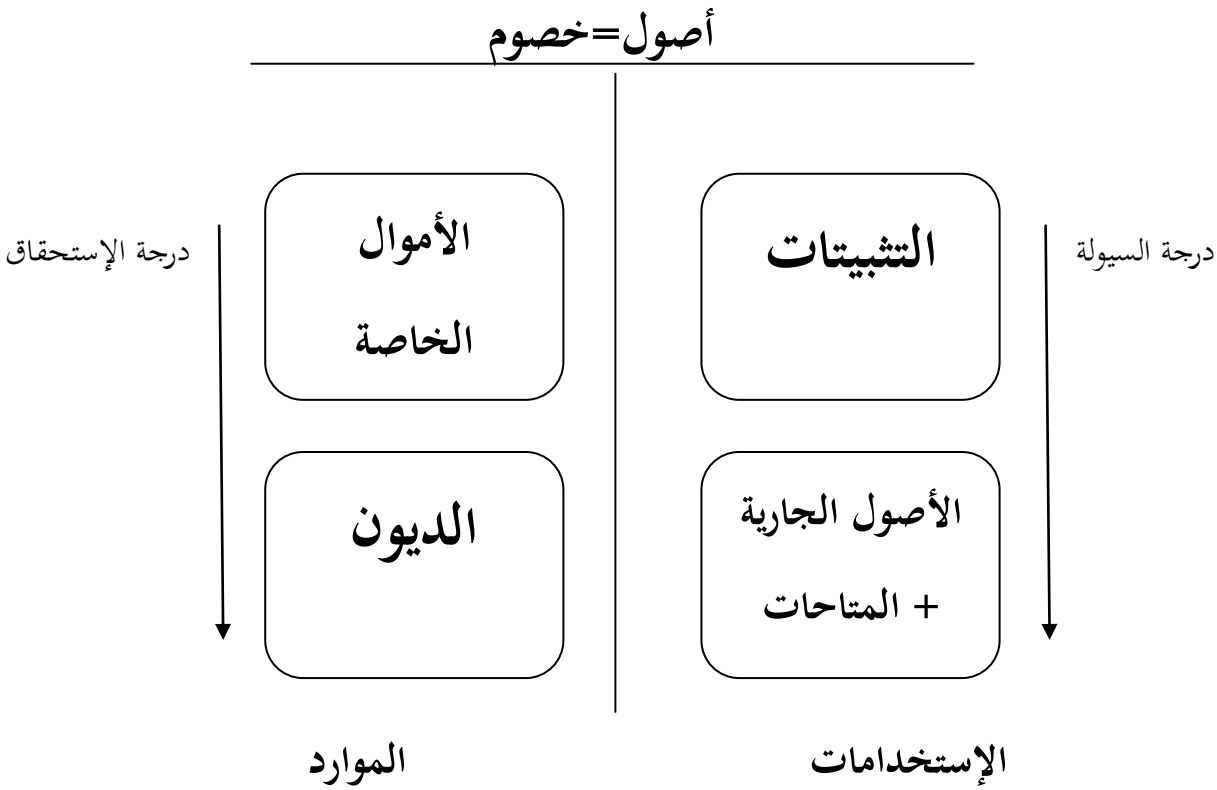

المصدر : من إعداد الباحث بناء على المعلومات المقدمة أعلاه.

الجدول رقم 1: الميزانية المالية

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
أصول غير جارية		**رؤوس الأموال الخاصة**	
فارق الإقتناء		رأس المال تم إصداره	
تثبيتات معنوية		رأس المال غير مستعان به	
تثبيتات عينية		العلاوات المرتبطة برأس المال	
أراض		الإحتياطات	
مبان		فوارق إعادة التقييم	
تثبيتات عينية اخرى		فارق المعادلة	
تثبيتات يجري إنجازها		النتيجة الصافية	
تثبيتات مالية		رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	
سندات موضوعة محل معادلة		حصة الشركة المدمجة	
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة		حصة ذوي الاقلية	
سندات اخرى مثبتة			
قروض و أصول مالية اخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصول			
مجموع الأصول غير الجارية		**مجموع الأموال الخاصة**	
أصول جارية		**الخصوم الغير جارية**	
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		قروض وديون مالية	
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة		ضرائب مؤجلة	
الزبائن		ديون أخرى غير جارية	
المدينون الآخرون		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً	
الضرائب وما شابهها		**مجموع الخصوم الغير جارية**	
الموجودات و ماشابهها		**الخصوم الجارية**	
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى		موردون و حسابات ملحقة	
البنك		ضرائب	
الصندوق		ديون أخرى	
		خزينة سلبية	
مجموع الأصول الجارية		**مجموع الخصوم الجارية**	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر : القرارا لمؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 19 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- **الميزانية الوظيفية** : إن المنظور الوظيفي للميزانية يركز على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية (دورة التمويل) وكيفية استعمالها لتمويل استخداماتها (دورة الاستثمار ودورة الاستغلال.) . الشكل الموالي يوضح مختلف الدورات الثلاث.

الشكل رقم 2: دورات المؤسسة حسب المنظور الوظيفي.

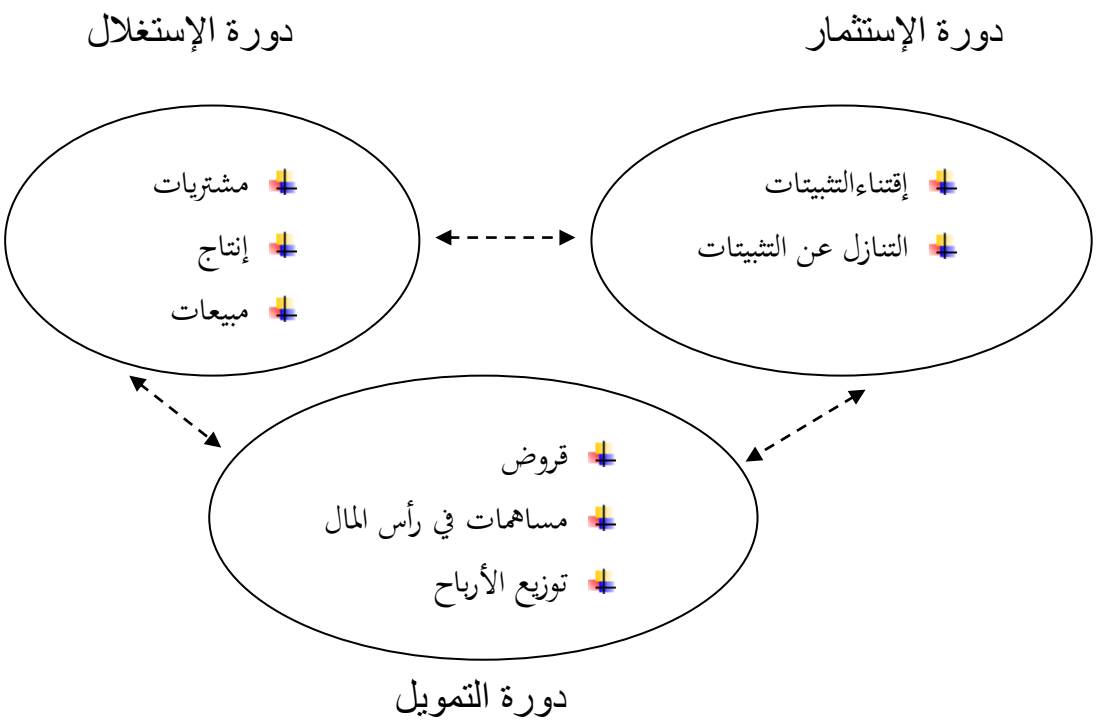

Source: Georges Legros, "**Mini manuel de la finance d'entreprise**", Edition Dunod, Paris, 2010, p05.

– دورة الإستغلال: تشمل عمليات الإستغلال داخل المؤسسة على سبيل الذكر كل من شراء للمواد الأولية، دفع أجور العمال، بيع المنتجات و الخدمات إلى غير ذلك من العمليات التي تقوم بها المؤسسة خلال سنة نشاطها، وعليه فدورة الإستغلال تشمل كل العمليات المرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة سواء كان إنتاجي أو تجاري، حيث تبدأ هذه الدورة من تسليم الموردين للسلع و المواد و ينتهي عند تسديد الزبائن لمستحقاتهم اتجاه المؤسسة، حيث أنّ الفرق ما بين المقبوضات و المدفوعات الناتجة عن عمليات الإستغلال تمثل الفائض الإستغلالي للخزينة.

– دورة الإستثمار: تساهم عمليات الإستثمار التي تقوم بها المؤسسة في تعديل محيطها، جهازها الإنتاجي و إستراتيجتها، حيث تجمع دورة الإستثمار بين العمليات التي تهدف إلى إقتناء أو التنازل عن الأصول الثابتة على شاكلة شراء الأراضي، بناء مصنع أو التنازل عن الآلات الإنتاجية.

– دورة التمويل: تسمح عمليات التمويل بإمكانية إمتلاك المؤسسة للموارد المالية اللازمة لنشاطها و المتمثلة في الحصول على القروض و سدادها، توزيع الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى رفع رأس المال.

إنّ كل من العمليات الثلاث المذكورة أعلاه تولد نوعين من التدفقات: تدفقات مادية و أخرى نقدية، حيث أنّ الفرق الذي يحصل ما بين هاذين التدفقين يخلق للمؤسسة إمّا فائض أو عجز في التمويل .

2- جدول حسابات النتائج:

لقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).

إن جدول حسابات النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل،
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية،
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي :

- **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والإحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال،
- -منتجات الأنشطة العادية،
- المنتوجات المالية والأعباء المالية،
- أعباء المستخدمين،
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة،
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية،
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية،
- نتيجة الأنشطة العادية،
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)،
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع،
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة .

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية،
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

عرض شكل جدول حسابات النتائج :يمثل جدول حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولاً إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة)، من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتوجات.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما :

- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة،

- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

سنركز في عرضنا هذا على جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

- **القيمة المضافة:** تمثل الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها. فالقيمة المضافة تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تمبها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة و غيرها، وهي تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، وتعتبر قياسا نقديا لماأضافته المؤسسة بوسائلها الإنتاجية الخاصة .
- **الفائض الإجمالي للاستغلال:** يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال. وهو يمثل الفرق بين القيمة المضافة المنتجة من جهة، وأعباء العمال والضرائب والرسوم و التسديدات المماثلة (ما عدا الضريبة على الأرباح) من جهة أخرى. وبالتالي فهو لا يأخذ بعين الاعتبار القرارات المالية والسياسات الجبائية التي تتخذها المؤسسة، ويعتبر بذلك مؤشر دقيقيسمح بقياس أداء المؤسسة.
- **النتيجة العملياتية:** ويتم التوصل إليها بعد أن يعدل الفائض الإجمالي عن الاستغلال بالمنتجات و الأعباء العملياتية الأخرى، وكذلك بمخصصات الاهتلاكات والمؤونات واسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات.
- **النتيجة المالية:** ويتم التوصل إليها وذلك من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية.
- **النتيجة الجارية قبل الضرائب:**ويتم الحصول على النتيجة الجارية قبل الضرائب انطلاقا من النتيجة العملياتية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، ويمثل النتيجة "العادية" المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة .
- **الاستثنائية النتيجة** : النتيجة الاستثنائية هي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية. ويتم حسابها من خلال المنتجات والأعباء الناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للمؤسسة وتمثل طابعا استثنائيا، مثل نزع الملكية، الكارثة الطبيعية وغير المتوقعة.
- **النتيجة الصافية للسنة المالية:**وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية. ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية. وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة.

جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة :نحاول فيما يلي عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة و هو على الشكل التالي:

الجدول رقم 2: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيان	المبلغ
رقم الأعمال	
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و قيد الصنع	
إنتاج مثبت	
إعانات الإستغلال	
1- إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	
2- إستهلاك السنة المالية	
3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)	
أعباء المستخدمين	
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	
4- الفائض الإجمالي للإستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	
الأعباء العملياتية الأخرى	
مخصصات الإهتلاكات و المؤونات	
5- النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	
الأعباء المالية	
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
العناصر غير العادية- منتوجات	
العناصر عير العادية- أعباء	
9- النتيجة غير العادية	
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة محل المعادلة	
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج	

حصة ذوي الأقلية	
حصة المجمع	

المصدر : القرارا لمؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 19 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

3- جدول تدفقات الخزينة:

تعرض هذه القائمة بيانات التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والتدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة خلال الدورة المحاسبية مع التفرقة بين التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية اللازم تحليلها للتعرف على الموقف المالي للمؤسسة حيث تظهر تلك القائمة التحصيلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة و صافي التغير في أرصدتها النقدية مع بيان مصادر وأوجه تلك التحصيلات والمدفوعات مقسمة تبعا لأنشطة المؤسسة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة.

الجدول رقم3 : جدول تدفقات الخزينة

البيان	المبلغ
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة	
الضرائب عن النتائج المدفوعة	
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار	
المسحوبات عن إقتناءتثبيتات عينية أو معنوية	

التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار(ب)** **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض و الديون الأخرى المماثلة **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)** تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	

المصدر : القرارا لمؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 19 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

4- جدول تغيرات رؤوس الأموال:

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997 .وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات الأموال الخاصة بأنها: "تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية. "

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما

تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.

عرض شكل جدول تغيرات رؤوس الأموال :

يشكل هذا الجدول تحليلاً للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة خلال السنة المالية.

الجدول رقم 4 : جدول تغيرات رؤوس الأموال

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الإحتياطات و النتيجة
الرصيد في 12/31/ن-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 12/31/ن-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 12/31/ن						

المصدر : القرارا لمؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 19 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

5- **ملحق الكشوفات المالية:** يضم ملحق الكشوف المالية معلومات كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية .تتمثل هذه المعلومات في:

-القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

-مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيول الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة

-المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذالك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرها: طبيعة العلاقات نمط المعاملة حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات .

-المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه(نماذج القوائم المالية). تكون وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق مقترحة في الملحق الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم، وكل فصل أو باب من أسلوب الميزانية، الحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة ، وجدول تغيرات الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.

- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية ،ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالسنة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية ،وحينئذ فان الإعلام يبين ما يأتي:

- ✓ طبيعة الحادث .
- ✓ تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.
- ✓ تقديم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من اجل : فهم النجاعة الماضية، تقييم الأخطاء ومرودية الكيان .

وفي هذا الإطار، تقدم على الخصوم، استنادا إلى كشوفها المالية المدمجة، معلومات تخص مختلف أنماط المنتجات و الخدمات التابعة لنشاطها،مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها .

يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لأخر السنة المالية.

نذكر فيما يلي بعض الجداول الممكن تبيانها في ملحق الكشوفات المالية[1]:

- جدول لتطور الأصول الغير جارية؛
- جدول الإهتلاكات؛
- جدول خسارة القيمة للأصول الغير جارية؛
- جدول المساهمات (الفروع و المؤسسات المرتبطة)؛
- جدول المؤونات؛
- جدول استحقاق الحقوق و الديون في نهاية الدورة؛
- جدول خسارة القيمة للأصول الجارية.

المحور الثالث :

تحليل الميزانية

إنّ معرفة التوازن المالي للمؤسسة يقتضي ضرورة تحليل المعطيات و البيانات المالية المتاحة في القوائم المالية، وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف على وضعية المؤسسة و إتخاذ القرارات المناسبة.

يتم تحليل الميزانية عن طريق :

- مؤشرات التوازن المالي؛
- النسب المالية.

سوف نحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى جانبي من تحليل الميزانية، الأول يخص تحليل الميزانية المالية و الثاني تحليل لميزانية وظيفية.

أولاً– الميزانية المالية (مدخل السيولة) :هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقة، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.

تحليل الميزانية المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

يفترض التوازن المالي داخل الميزانية بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول عن طريق الخصوم طويلة المدى، بالمقابل الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لاتتجاوز السنة، وبالتالي منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى يجب، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير.

رأس المال العامل(Fonds de roulement):

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الغير الجارية

تفسير التغيرات في رأس المال العامل :

الحالة الأولى : رأس المال العامل موجب(الأموال الدائمة>الأصول الغير جارية)

في هذه الحالة تمول الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة مع تحقيق هامش أمان يوجه لتمويل إحتياجات دورة الإستغلال وعليه وجود توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

الحالة الثانية : رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة< الأصول الغير جارية)

معناه أن الأموال الدائمة مولت جزء فقط من الأصول الغير جارية و الجزء المتبقي يمول عن طريق الديون قصيرة الأجل، أي أنّ هذه الوضعية لا تسمح بتشكيل هامش أمان ، و بالتالي هدم وجود توازن مالي في أعلى الميزانية.

الحالة الثالثة : رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة = الأصول الغير جارية)

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الغير جارية، أما الأصول الجارية فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

أسباب إنخفاض رأس المال العامل :

- النقص في الأموال الدائمة : " تخفيض رأس المال ، تسديد الديون طويلة الأجل ، توزيع جزء من الاحتياطات ؛
- الخسائر المتحققة و التي تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة و بالتالي الأموال الدائمة.

إحتياجات رأس المال العامل (Besoin en fonds de roulement):

يعد الاحتياج من رأس المال العامل مؤشراً مهماً للحكم على سلامة التوازنات المالية للمؤسسة، حيث يرتبط هذا المؤشر بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، وذلك انطلاقا من مبدأ أن الاستخدامات القصيرة الأجل يجب أن تغطى بالموارد القصيرة الأجل.

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية– خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية– خزينة الخصوم) أو

= (قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) – (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

الخزينة الصافية (Trésorerie net) : تمتلك المؤسسة على موارد للتمويل قصيرة الأجل، و التي تتمثل في خزينة الأصول (البنك، الصندوق ، الحساب البريدي و القيم المنقولة للتوظيف) و خزينة الخصوم (السحب على المكشوف، تسبيقات بنكية، أوراق مخصومة غير مستحقة)، حيث أن الفرق ما بينهما يمثل الخزينة الصافية للمؤسسة.

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

أو = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل

يمكن أن نميز بين ثلاث حالات[2] :

الحالة الأولى : الخزينة موجبة :هذا يدل على أن رأس المال العامل(موجب) قادر على تمويل احتياجات الدورة (موجبة)وهناك فائض يذهب إلى الخزينة، هنا فقط يجب التأكد على أنّ قيمة الخزينة ليست كبيرة حيث تعتبر في هذه الحالة أموال مجمدة. كما يمكن أن تكون إحتياجات رأس المال العامل سالبة مع وجود فائض في أعلى الميزانية ما يرفع من فائض الميزانية و لكن دائما في حدود معينة. و هناك حالة يمكن أن تكون فيها الخزينة موجبة مع وجود كل من رأس المال العامل و إحتياجاته سالبين، حيث تفسر هذه الوضعية كون أن احتياجات رأس المال العامل تعتبر مورد في هذه الحالة و سوف تمول رأس المال العامل و لكن تبقى هذه الوضعية غير محببة لدرجة المخاطرة فيها.

الحالة الثانية : الخزينة سالبة : معناه أن فائض الأموال المكون من رأس المال العامل (رأس المال العامل موجب) لا يعدكافياً لتغطية إحتياجات رأس المال العامل (موجبة)، ما يسبب عجز في الميزانية. كما يمكن أن يكون رأس المال العامل سالب مع وجود إحتياجات الدورة ما يجعل المؤسسة هنا في حالة صعبة كون أن عجز الخزينة سوف يكون أكبر.

الحالة الثالثة : الخزينة معدومة : هاته الوضعية يكون فيها رأس المال العامل مساوي لإحتياجات رأس المال العامل سواء أن هذا الأخير هو الذي يغطي الإحتياجات (رأس المال العامل موجب و الإحتياجات موجبة) أو العكس (رأس المال العامل سالب و الإحتياجات سالبة).

طرق معالجة اختلالات الخزينة: من الطرق التي يلجأ إليها المسير المالي، لاستدراك اختلالات الخزينة

أ- خصم أوراق القبض: تلجأ المؤسسة إلى خصم أوراق القبض لدى البنك، من أجل قبض قيمتها الحالية من أجل تسديد مستحقاتها، حيث يقوم البنك بتقديم سيولة للمؤسسة، وتتخلي المؤسسة في هذه العملية على جزء من قيمة الورقة التجارية مقابل سعر الخصم.

ب- تسيير كفئ للمخزونات: يحاول المسير المالي التحليل في المخزون، والمحافظة على مستوى يضمن الاحتياجات الإنتاجية، وكذلك تجنب الشراء بكميات كبيرة، ومن ثم تأجيل عملية تسديد مستحقات

الموردين وبعد ذلك يتم تسريع عملية البيع للتحليل من المخزون والمحافظة على مستوى يرضي الزبائن، وذلك يتجنب الإنتاج الكبير المسبق، وتمديد الفترة بين الالتزام بالأعباء الإنتاج، والمبيعات، وبالتالي التحصيل السريع .

ج- تسريع تحصيل الذمم المالية: حيث يشكل الزبائن أهم عنصر يمكن تحريكه حيث تقوم المؤسسة بتحصيل مبيعاتها الآجلة بأسرع ما يمكن دون التعرض لخسارة بسبب التشديد في التحصيل، فمن الممكن أن تلجأ المؤسسة إلى أسلوب الخصم النقدي دون تضيع ميزة البيع الآجل .

د- الدفع للدولة والهيئات الاجتماعية في الوقت المناسب: فالدولة هي التي تحدد قواعد دفع الضرائب والرسوم مثلTVA ،إذن يجب على كل مؤسسة أن تبعث بالشيكات الموافقة لمصالح الضرائب في الوقت المحدد لتجنب تكاليف التأخير .

هـ- استخدام النقد الفائض: وذلك من خلال استعانة المؤسسة بأسلوب الميزانية التقديرية للخزينة لفترات زمنية متتالية، وبتحليل الانحرافات في الموازنات السابقة يمكنها معرفة فترات فائض السيولة بشكل دائم أو بشكل مؤقت، فإذا كان الفائض دائماً يستخدم هذا الفائض في تمويل أصول ثابتة، أما إذا كان الاستخدام مؤقتاً فيستخدم في توظيف قصير الآجل مضمون الاسترجاع في المدة المحددة له .

و- التفاوض مع البنك: يمكن للمسير المالي في المؤسسة أن يتفاوض مع المصرفي بخصوص سعر الخدمة التي يقدمها لها، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الشروط المعرفية هي دائماً مرنة، بل توجد حدود معينة يكون من الصعب تجاوزها، فالمسير المالي يسعى من أجل تخفيض تكلفة القروض وتعطيهم ربحية (مردودية التوظيفات)، وهذا يقتضي أن يكون على علم تام بالشروط المصرفية التي يتم تطبيقها على عمليات الاقتراض والتوظيف مثل تواريخ القيمة وزيادة الهوامش المصرفية إلى المعدل المرجعي التي تطبقها البنوك حسب نوع كل قرض ومختلف العمولات

.ز- محاولة موائمة التدفقات النقدية: ويقصد بالموائمة التنسيق بين توفير التدفقات النقدية الداخلة وبين توقيت التدفقات النقدية الخارجة، بشكل يسمح بتخفيض الرصيد النقدي الذي ينبغي على المؤسسة الاحتفاظ به.

مثال تطبيقي لميزانية مختصرة :

التثبيتات الصافية	200 000	الأموال الخاصة	100 000
المخزونات	40 000	القروض البنكية	80 000
الزبائن	80 000	موردو المخزونات	40 000
حقوق أخرى	10 000	ديون الشركاء	80 000
المتاحات	30 000	مساهمات بنكية	60 000

مجموع الأصول	360 000	مجموع الخصوم	360 000

المطلوب : – حساب مؤشرات التوازن المالي.

الحل:

1- حساب رأس المال العامل:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الغير الجارية

رأس المال العامل = (الأموال الخاصة + القروض البنكية) – التثبيتات الصافية

رأس المال العامل = (100000+ 80000) – 200000 = - 20000 <0

2- حساب إحتياجات رأس المال العامل:

إحتياجات رأس المال العامل=(قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) – (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

إحتياجات رأس المال العامل =(40000+ 80000+10000)-(40000+80000)= +10000<0

3- حساب الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم= 60000-30000 =-30000<0

ثانياً–الميزانية الوظيفية (المدخل الوظيفي) :إن تجزأت النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل ، حيث يمكن تقسيم وظائف المؤسسة حسب هذا المدخل إلى ثلاث (03) دورات :

- دورة التمويل : تتمثل في الحصول على الموارد المالية اللازمة لسير المؤسسة، و تتمثل هذه الموارد المالية داخل الميزانية الوظيفية في الأموال الدائمة (الأموال الخاصة و الديون المالية المتوسطة و طويلة الأجل).
- دورة الإستثمار :و تتمثل في عمليات الإقتناء و التنازل عن التثبيتات، وتتجسد هذه الدورة داخل الميزانية الوظيفية في الإستخدامات الثابتة.

- دورة الإستغلال :وتشمل كل في كل من مراحل الشراء، التحويلات و البيع، و المبينة في الجانب السفلي من الميزانية. تعتبر دورة الإستغلال دورة قصيرة المدى و القرارات المتخذة فيها هي قرارات توجب على المؤسسة في فترة زمنية قصيرة.

تتميز الميزانية الوظيفية تميزها عن الميزانية المالية حيث :

- تستبعد الميزانية الوظيفية تماما القيمة السوقية عند تقييم عناصر الأصول ، و لا تأخذ إلا بقيمة الحصول على الأصل أي القيمة الإجمالية سواء كانت استثمارات أو أصول جارية.
- تستبعد كذلك التصنيف حسب معيار السيولة و الاستحقاق ، معتمدة في تصنيف عناصر الميزانية على مدى ارتباطها بدورة معينة استثمار ، استغلال أو تمويل ، أي على أساس تصنيف اقتصاد.

❖ **مكونات الميزانية الوظيفية** :تتكون الميزانية الوظيفية من أربع كتل : اثنان تخص الدورة الطويلة و هما الموارد الدائمة و الاستخدامات الثابتة و تكون في أعلى الميزانية و الأخريان تخصان دورة الاستغلال أي الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة تكون أسفل الميزانية . حيث نجد :

- **بالنسبة لجانب الإستخدامات** :
  - الاستخدامات الثابتة: هي مجموع الأصول الغير جارية؛
  - الإستخدامات المتداولة : و هي مجموع الأصول الجارية و تنقسم لغرض التحليل إلى :

استخدامات الاستغلال : هي مجموعة الأصول الجارية للنشاط العادي " المخزونات ، الزبائن ، الحسابات الملحقة

استخدامات خارج الاستغلال : هي مجموع الأصول الجارية المتعلقة بالنشاط الغير العادي للمؤسسة " القيم المنقولة للتوظيف ، الأعباء المقيدة سلفا التي لا تتعلق بالنشاط العادي .

استخدامات الخزينة : الحسابات البنكية المختلفة و الصندوق " الموجودات.

- **بالنسبة لجانب الموارد** :
  - الموارد الدائمة : هي مجموع رؤوس الأموال مضاف إليها مجموع الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة الخاصة بالأصول بالإضافة إلى الديون المالية و هي الخصوم الغير جارية
  - الخصوم الجارية : و هي الخصوم المتداولة و تنقسم لغرض التحليل إلى :
  - موارد الاستغلال : هي الديون الغير مالية المتعلقة بالنشاط العادي " موردو المخزونات ، الضرائب على رقم الأعمال " ؛
  - موارد خارج الاستغلال : تمثل الديون غير المالية لا تتعلق بالنشاط العادي للمؤسسة " موردو التثبيتات ، الضرائب على النتائج
  - الخزينة الخصوم : الاعتمادات البنكية الجارية " قروض الخزينة."

الجدول رقم5 : شكل الميزانية الوظيفية

الإستخدامات	المبلغ	الموارد	المبلغ
1-الإستخدامات الثابتة 2-أصول متداولة -أصول جارية للإستغلال -أصول جارية خارج الإستغلال -خزينة الأصول		1-الموارد الدائمة -أموال خاصة -الإهتلاكات و المؤونات -الديون طويلة الأجل 2-الخصوم المتداولة -خصوم جارية للإستغلال -خصوم جارية خارج الإستغلال -خزينة الخصوم	
مجموع الإستخدامات		**مجموع الموارد**	

مؤشرات التوازن المالي :

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)**: يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة " الموارد الدائمة " المخصص لتمويل الأصول المتداولة " استخدامات الاستغلال " ، و يعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة " الاستخدامات الثابتةة " باستخدام الموارد المالية الدائمة " الموارد الدائمة" . و يحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأموال الدائمة – الإستخدمات الثابتة

يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشرا هام عن التوازن المالي طويل المدى ، و ذلك حسب حالاته التي نذكرهاكالآتي :

الحالة الأولى : رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب و يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى و حققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

الحالة الثانية : رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة ، و حققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات، و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية ، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

الحالة الثالثة : رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل ، لكن دون أن تحقق فائض ، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة الأجل دون تحقيق فائض و لا عجز.

إحتيجات رأس المال العامل :ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات ، حقوق العملاء ، حقوق الموردين ، الرسم على القيمة المضافة ، الديون الاجتماعية و الجبائية .يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزوناتها ، و بالتالي توجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز ، و هو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل. و يحسب إنطلاقاً من العلاقة التالية :

إحتياجات رأس المال العامل = إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال + إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال

- **إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال** :يتميز بانتماء جميع عناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال ، و يمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات الاستغلال و موارد الاستغلال كما هو موضح في العلاقة التالية :

إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال= أصول جارية للإستغلال – خصوم جارية للإستغلال

- إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال :يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية و تلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ، و يحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال:

إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال= أصول جارية خارج الإستغلال – خصوم جارية خارج الإستغلال

الخزينة الصافية :تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز في تمويل احتياجات دورة الاستغلال و غيرها و هو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال

العامل الإجمالي ، و عليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة و هي حالة فائض في التمويل، و في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة و هي حالة العجز في التمويل .تحسب الخزينة الصافية الإجمالية الصافية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة و موارد الخزينة ، و انطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمال. و تحسب إنطلاقاً من العلاقة التالية :

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

مثال توضيحي :إليكم ميزانية وظيفية لمؤسسة " المدينة" لسنة 2018.

الإستخدمات	المبالغ	الموارد	المبالغ
الإستخدمات الثابتة	**734500**	**الموارد الدائمة**	**1034500**
تثبيتات معنوية	64500	الأموال الخاصة	894500
تثبيتات مادية	450000	الإهتلاكات و المؤونات	40000
تثبيتات مالية	220000	ديون طويلة الأجل	100000
الأصول المتداولة	**546500**	**الخصوم المتداولة**	**246500**
أصول متداولة للإستغلال	526000	خصوم متداولة للإستغلال	130500
أصول متداولة خارج الإستغلال	16000	خصوم متداولة خارج الإستغلال	85000
أصول الخزينة	4500	خصوم الخزينة	31000
مجموع الإستخدامات	**1281000**	**مجموع الموارد**	**1281000**

المطلوب :

1- حساب مؤشرات التوازن المالي من خلال :
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي
- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال
- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال
- الخزينة الصافية.

2- وضح العلاقة بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة الصافية

3- أعط تعليق بناء على ما سبق للوضعية المالية للمؤسسة.

الحل :

1- حساب مؤشرات التوازن المالي :

حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد الدائمة- الاستخدامات الثابتة

= 1034500 - 734500 = 300000

حساب احتياجات رأس المال العامل للإستغلال

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال -الخصوم المتداولةللاستغلال

= 526000-130500= 395500

حساب احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال -الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

= 16000-85000= -69000

الخزينة الصافية = خزينة الأصول - خزينة الخصوم

= 4500-31000= -26500

2- **العلاقة بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة الصافية** :الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - احتياجات رأس المال العامل

= 300000- (395500-69000)= -26500

3- التعليق على الوضعية المالية :نلاحظ من خلال قراءة نتائج مؤشرات التولزن المالي ما يلي :

- أن رأس المال العامل الصافي موجب أي أنّ الأموال الدائمة غطت كل الإستخدامات الثابتة مع تشكيل فائض (هماش الأمان) يوجه لتمويل إحتياجات أسفل الميزانية(دورة الإستغلال).

- إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال موجبة أي وجود فائض في إحتياجاتالإستغلال بالمقابل نلاحظ أنّ إحتياجات رأس المال العامل خارج الإستغلال سالبة أي وجود مورد من الأموال بالنسبة للمؤسسة.
- عند مقارنة رأس المال العامل الصافي الإجمالي مع إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال و خارج الإستغلال نلاحظ أن فائض الأموال المشكل في أعلى الميزانية لم يسمح بتغطية كل إحتياجاتالإستغلال ما أدى إلى وجود خزينة سالبة.

تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية :

يسمح تحليل النسب المالية على متخذي القرار داخل المؤسسة بتسهيل قراءة المعلومات المتحصل عليها نتيجة تحليل القوائم المالية من أبرزها الميزانية، كما يسمح كذلك بإجراء مقارنات مع المنافسين حتى و إن كان إجراء هاته المقارنات يتم ما بين مؤسسات ليس بنفس الحجم، حيث أن هذه النسب تجعل ذلك ممكناً.

1- تعريف النسب المالية : تعرف النسب المالية على أنها " أداة من أدوات التحليل المالي تقوم على دراسة مكونات القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب، على هذا الأساس نجد أن النسب المالية تعبر عن العلاقة بين عنصرين متجانسين و مرتبطين بمعنى إقتصادي وهذا بهدف استخلاص عناصر ظاهرة معينة وتؤخذ العناصر المذكورة عادة من الميزانية أو جدول حسابات النتائج أو كلاهما معاً.

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب التي تستخدم لتقييم الأداء، وترشيد القرارات، وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل المالي يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين بسط ومقام، شرط أن تكون نتيجة تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيرا لأحد جوانب الأداء في المؤسسة، وأهم هذه النسب نذكر :

نسب الهيكلة المالية: هناك عدة نسب مالية يمكن حسابها إنطلاقاً من الميزانية، حيث أن النسب تلعب دوراً في معرفة مدى الصلابة المالية للمؤسسة ومستوى استقلاليتها إتجاه دائنيها.

– **نسبة المديونية:** نسبة المديونية بالنسبة للمؤسسة يتمثل في معرفة درجة الديون التي عليها بالنسبة إلى مجموع أموالها الدائمة، وهي ممثلة في العلاقة التالية:

نسبة المديونية = مجموع الديون / الأموال الدائمة

نسبة الرافعة: وتتمثل في قياس نسبة الديون المالية الجارية و الغير جارية مع الأموال الخاصة للمؤسسة، حيث: **نسبة الرافعة = الديون المالية / الأموال الخاصة**

نسب التمويل : تقيس نسب التمويل درجة إعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل نشاطاتها، وتتمثل أهم هذه النسب في :

- **نسبة التمويل الدائم** :تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد ، فان رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الغير جارية ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الغير جارية ممولة بالأموال الدائمة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية

- **نسبة التمويل الخاص(الذاتي)** :تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الغير جارية بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الغير جارية، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذالك، والعكس صحيح.

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الغير جارية

نسب السيولة :تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة الجارية على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لمتستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وان كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل ، ولقياس ذالك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

- **نسبة السيولة العامة** :تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول الجارية المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = (الأصول الجارية / الخصوم الجارية)*100

هذه النسبة يجب أن تتجاوز 1 ما يعني أن تكون الأصول الجارية أكبر تماماً من الخصوم الجارية

- **نسبة السيولة المختصرة** :تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير وذلك عن طريق إبعاد لمخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات. و تحسب هذه النسبة كما يلي :

نسبة السيولة المختصرة = ((قيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة)/ الخصوم الجارية)*100

كل ما كان النسبة كبيرة كلما كان هامش الأمان كان أكبر، ما يعني أن تكون النسبة أكبر من 1، وتكون مقبولة إذا كانت أكبر من 3/2.

- **نسبة السيولة الفورية** :تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاح، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها. وتحسب
- هذه النسبة كما يلي :

نسبة السيولة الفورية = (القيم الجاهزة/الخصوم الجارية)*100

إذا كانت هذه النسبة تؤول إلى 1 ما يعني غياب خطر عدم توفر السيولة .

تمرين توضيحي :

أعطيت لك الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة في 12/31/ن كالتالي :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
1-الأصول الغير جارية	900000	1-الأموال الدائمة	850000
2-الأصول الجارية	150000	-الأموال الخاصة	600000
-قيم الإستغلال	75000	- الخصوم الغير جارية	250000
- قيم قابلة للتحقيق	30000	2-الخصوم الجارية	200000
- قيم جاهزة	45000		

المجموع	1050000	المجموع	1050000

المطلوب : تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بالإعتماد على النسب المالية المناسبة.

الحل :

1- نسب السيولة :

نسبة السيولة العامة = (الأصول الجارية / الخصوم الجارية)

نسبة السيولة العامة = 200000/150000 = 0,75

نلاحظ أنّ هذه النسبة أقل من 1 ما يعني أن المؤسسة تواجه صعوبة في تسديد ديونها قصيرة الأجل بإستعمال أصولها الجارية.

نسبة السيولة المختصرة = ((قيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة)/ الخصوم الجارية)

نسبة السيولة المختصرة = (30000+450000)/200000= 0,375

نلاحظ كذلك أن هذه النسبة بعيدة جدا عن 1 و أنّها حتى بعيدة عن معيار 3/2 ما يعني أن المؤسسة تواجه مخاطر تجارية متعلقة بالمخزون .

نسبة السيولة الفورية = (القيم الجاهزة/الخصوم الجارية)*100

نسبة السيولة الفورية = 200000/450000= 0,225

تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على تغطية 22,5 % من ديونها القصيرة بالإعتماد على السيولة المتوفرة لديها.

2- نسب التمويل :

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الغير جارية

نسبة التمويل الدائم = 900000/850000= 0,94

نلاحظ أن الأموال الدائمة لم تستطع تمويل كل الأصول الغير جارية ما يدفع المؤسسة إلى الإستعانة بالديون قصيرة الأجل لتغطية ما تبقى من الأصول الغير جارية

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الغير جارية

نسبة التمويل الخاص = 900000/600000= 0,66

نلاحظ أنّ الأموال الخاصة لم تستطع تمويل الأصول الغير جارية بالكامل ما أدى بالمؤسسة إلى اللجوء إلى الديون طويلة الأجل.

المحور الرابع :

تحليل جدول

حسابات النتائج

نسب الربحية: يعطي جدول حسابات النتائج معلومات لقياس ربحية المؤسسة، حيث يتم استعمال في هذا السياق نسب الهامش و التي تقيس قدرة المؤسسة على خلق أرباح إنطلاقاً من رقم إعمالها المحقق خلال الدورة، وتضع اثر التكاليف التي تحملتها المؤسسة على هاته الهوامش. هناك ثلاثة هوامش تدخل في حساب نسب الربحية نذكرها كما يلي:

– نسبة الهامش الإجمالي : يتم حساب هذه النسبة إنطلاقاً من الفائض الإجمالي للإستغلال وهذا بقياسه أمام رقم أعمال المؤسسة. ويتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

نسبة الهامش الإجمالي= الفائض الإجمالي للإستغلال/ رقم الأعمال خارج الرسم

هذه النسبة لا تأخذ بعين الإعتبار أهمية قيمة التثبيتات المادية للمؤسسة كون مخصصات الإهتلاكات هاته التثبيتات لا تدخل في حساب الفائض الإجمالي للإستغلال.

–نسبة الهامش العملياتي: ويتم حسابه إنطلاقاً من نتيجة الإستغلال أو مايسمى أيضاً بالنتيجة العملياتية وقياسها مع رقم الأعمال خارج الرسم . ويتم حسابها كما يلي:

نسبة الهامش العملياتي= نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

وعليه إذا تم مقارنة بين مؤسستين يعملان في نفس القطاع، الأولى تتمتع بقدرات إنتاجية كبيرة نسبياً بالمقارنة مع المؤسسة الأخرى، إلاّ أنّ الثانية تتمتع بقدرات بشرية أكبر، في هذه الحالة يمكن لكلا المؤسستين أن يتمتعا بنفس نسبة الهامش العملياتي، كون أن الأولى سوف تتحمل مخصصات الإهتلاكات أكثر و الثانية تتحمل مصاريف المستخدمين أكثر و كلا التكلفتين يتم طرحهما في حساب النتيجة العملياتية.

–نسبة الهامش الصافي: يتم حسابها إنطلاقا من مقارنة النتيجة الصافية مع رقم الأعمال خارج الرسم، إنطلاقاً من العلاقة التالية:

نسبة الهامش الصافي= النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

إنّ هذه النسبة تتأثر بالهيكلة المالية للمؤسسة و بالنتيجة الإستثنائية، ففي هذا السياق إذا تمت المقارنة بين مؤسستين الأولى تعتمد على الأموال الخاصة و الأخرى على الديون، فالمؤسسة الأولى سوف يكون لها نسبة هامش صافي أعلى بالمقارنة مع الثانية لأن الأخيرة تكون فيها قيمة الإقتطاع للمصاريف المالية للديون أكبر.

بناء على ما سبق يمكن القول انه من الأحسن أن تكون المقارنة بين المؤسسات على أساس نسب الربحية إنطلاقاً من نسبة الهامش العملياتي.

معدل المردودية الإجمالية : وتتمثل في قياس نسبة قدرة التمويل الذاتي مع رقم الأعمال خارج الرسم وعليه :

معدل المردودية الإجمالية = قدرة التمويل الذاتي/ رقم الأعمال خارج الرسم

نسب المردودية: هناك عدة نسب يمكن حسابها لتقدير المردودية السنوية للمؤسسة، حيث أن المردودية هي عبارة عن النتيجة المحققة عن طريق الموارد الضرورية في تحقيقها. نميز بين نوعين أساسيين من المردودية و هما المردودية الغقصادية و المردودية المالية[3].

المردودية الإقتصادية: تقيس المردودية الإجمالية للمؤسسة وتمثل الربح الذي سوف يتم تقاسمه و توزيعه على المساهمين و الدائنين الماليين. و يتم تقدير المردودية الإقتصادية عن طريق النتيجة التي سوف يتم الحصول عليها و هي النتيجة بعد الضريبة و قبل طرح التكاليف المالية المرتبطة بالديون المالية و نتحدث هنا عن نتيجة الإستغلال بعد الضريبة و مقارنتها بالموارد التي تم تخصيصها لذلك، وهي الأصول االإقتصاديةحيث أنّ:

الأصول الإقتصادية= التثبيتات الصافية+ إحتياجات رأس المال العامل+خزينة الأصول

المردودية الإقتصادية= نتيجة الإستغلال بعد الضريبة/الأصول الإقتصادية

المردودية الإقتصادية يمكن أن تقسم إلى معدل الهامش و معدل دوران الأصول و هذا وفق العلاقة التالية:

المردودية الإقتصادية = (نتيجة الإستغلال بعد الضريبة/رقم الأعمال)x(رقم الأعمال/الأصول الإقتصادية)

↓ ↓

معدل الهامش العملياتي معدل دوران الأصول الإقتصادية

معدل الهامش العملياتي يمثل الهامش المحقق من قبل المؤسسة جراء مبيعاتها، بالمقابل يقيس معدل دوران الأصول الإقتصادية مدى كفاءة المؤسسة في إستخدام أصولها من أجل الحصول على رقم الأعمال

المردودية المالية: تقيس هذه المردودية أرباح المساهمين، وتقدر بالعلاقة ما بين النتيجة التي يتحصل عليها المساهمين مع الموارد التي وضعوها في تصرف المؤسسة، وتحسب عن طريق العلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

يمكن أن تقسم المردودية المالية إلى ثلاث معدلات و يسمى هذا التقسيم بـ L'identité de Dupont نسبة إلى اسم الشركة الأمريكية و التي قامن بإشهار هذا التقسيم ،بحيث كل معدل يقيس أداء المؤسسة في مجال معين:

المردودية المالية= (النتيجة الصافية/رقم الأعمال)x(رقم الأعمال/الأصول الإقتصادية)x(الأصول الإقتصادية/الأموال الخاصة)

↓ ↓ ↓

معدل الهامش الصافي معدل دوران الأصول الإقتصادية معدل الإستقلالية المالية

فيما يخص الهامش الصافي فهو كما تم ذكره سابقاً يمثل قيمة النتيجة الصافية التي خلقها من طرف رقم الأعمال المحقق، وهذا المعدل يتأثر بالمنافسة حيث كلما كانت هذه الأخيرة قوية كلما كان معدل الهامش ضعيف. بينما معدل الإستقلالية المالية يقيس إستقلالية المؤسسة عن دائنيها، حيث كلما اقترب هذا المعدل من 1 كلما كانت المؤسسة مستقلة كونها تمول اصولها عن طريق أموالها الخاصة.

أثر الرافعة المالية : إنّ دراسة أثر الرافعة يسمح بمعرفة إذا كانت مديونية المؤسسة لها أثر إيجابي أو سلبي على مردودية الأموال الخاصة. ويمكن صياغة علاقة أثر الرافعة المالية كما يلي :

$$R_f = R_e + (R_e - i) * DF/CP$$

معدل الفائدة المردودية الإقتصادية المردودية المالية

أثر الرافعة المالية هي علاقة للفرق الموجود ما بين المردودية الإقتصادية و تكلفة المديونية، فمن العلاقة الموجودة أعلاه، فبغياب الديون المالية ($DF=0$)، نجد أن المردودية المالية تكون مساوية للمردودية الإقتصادية، أما التمويل عن طريق الديون المالية سوف يكسر هذه المساواة، و الإشكالية التي سوف تطرأ من وجهة نظر المساهمين، هي معرفة ما الذي سوف يؤثر إيجاباً أو سلباً على مردوديتهم.

إذا كان الفرق ما بين المردودية الإقتصادية و تكلفة الديون موجب ($R_e - i > 0$)، فلجوء المؤسسة إلى الديون المالية سوف يكون له وقع إيجابي على مردودية الأموال الخاصة، وإذا ما كان العكس أي ($R_e - i < 0$)، الأثر هنا سوف يكون سلبي.فمستوى أثر الرافعة المالية يكون مرتبط بأثر المديونية (DF/CP) .

قدرة التمويل الذاتي (CAF) : تحتاج المؤسسة في إطار نشاطها إلى موارد مالية لتمويل أصولها الغير الجارية وإحتياجات رأس المال العامل، و لهذا فقد تقوم المؤسسة عادة إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية (الديون، رفع رأس المال، إعانات الإستثمار)، ولكنها في نفس الوقت ملزمة على خلق موارد داخلية متأتية من نشاطاها، وهذا ما يقاس بقدرة التمويل الذاتي.

لحساب قدرة التمويل الذاتي يستوجب توفر شرطين أساسيين :

- توفر الإيرادات الفعلية : وتتمثل في الإيرادات أو النواتج التي تؤدي إلى دخول أموال فعليا إلى خزينة المؤسسة.
- توفر التكاليف الفعلية : و تتمثل في التكاليف التي تؤدي إلى خروج أموال فعلياً من خزينة المؤسسة.

طرق حساب قدرة التمويل الذاتي : هناك طريقتين لحساب قدرة التمويل الذاتي :

الطريقة الأولى :إنطلاقا من الفائض الإجمالي للإستغلالإنطلاقا (EBE)

CAF = الفائض الإجمالي للإستغلال + الإيرادات الفعلية – التكاليف الفعلية

أي :

قدرة التمويل الذاتي = الفائض الإجمالي للاستغلال + تحويل تكاليف الاستغلال _+ ايرادات أخرى و مصاريف أخرى +__ حصة النتيجة عن العمليات المنجزة جماعيا + ايرادات مالية _ مصاريف مالية + ايرادات استثنائية __مصاريف استثنائية _ ضرائب على الأرباح

الطريقة الثانية :إنطلاقاً من النتيجة الصافية

CAF = النتيجة الصافية + التكاليف الغير فعلية – الإيرادات الغير فعلية + القيمة المحاسبية الصافية للأصول المتنازل عنها – نواتج التنازل عن الأصول– إعانات الإستثمار المدمجة في النتيجة.

أي :

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة السنة + الاهتلاكات و المؤونات _ استرجاع الاهتلاكات و المؤونات + القيمة المحاسبية لعناصر الأصول المالية المتنازل عنها _ نواتج التنازل عن عناصر الأصول الثابتة _ إعانات الاستثمارات المحولة إلى حساب النتيجة

مثال عن الإيرادات الغبر فعلية : إنتاج مثبت، إسترجاع المؤونات و الإهتلاكات.

مثال عن التكاليف الغير فعلية : مخصصات الإهتلاكات و التدهورات و المؤونات، القيمة المحاسبية الصافية للأصول المتنازل عنها

- **التمويل الذاتي** : هي إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون)اللجوء إلى مصادر خارجية ، ويعتبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة مالياً في حالة صعوبة المصادر الخارجية خلال نشاطها، كما يعتبر كمعيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل مالياً مع المؤسسة، حيث تشترط البنوك في الكثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الاقتراض أن لا يقبل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه نسبة معينة.

التمويل الذاتي يمثل الفرق بين القدرة على التمويل الذاتي و الأرباح الموزعة و يحسب بواسطة العلاقة التالية :

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

مثال توضيحي :

❖ **قدمت لكم حسابات النتائج لمؤسسة "السلامة" للسنة ن كما يلي (الوحدة 1000دج) :**

أعباء اخرى للاستغلال 340 1 ون، نواتج أخرى للاستغلال 650 ون من ضمنها حصة إعانات الاستثمار المدمجة في النتيجة 400 ون ، أعباء مالية 020 34 ون ، رقم الأعمال خارج الرسم 1680000 ون أعباء استثنائية 690 2 ون ، مخصصات اهتلاك و مؤونات 800 15 ون ، أجور ورواتب 600 25ون، الفائض الإجمالي للاستغلال 800 117 ون ، ضريبة على أرباح الشركات 000 16 ون، فوائد مقبوضة 700 ون ، نواتج التنازل عن التثبيتات 200 1 ون ، أرباح موزعة 000 30 ون، نواتج استثنائية 300 ون ، استرجاع مؤونات سنوات سابقة 400 2 ون ، نتيجة الدورة 500 47 ون ، القيمة المحاسبية للتثبيتات المتنازل عنها 700 5 ون.

أ. أحسب القدرة على التمويل الذاتي وفق الطريقتين،

ب. أحسب التمويل الذاتي.

ت. حساب النسب التالية (مع التعليق): الهامش الإجمالي للاستغلال، معدّل الهامش العملياتي، معدّل الهامش الصافي والمردودية الإجمالية.

الحل :

1- حساب قدرة التمويل الذاتي :

أ- إنطلاقاً من الفائض الإجمالي للإستغلال :

البيان	المبلغ
الفائض الإجمالي للإستغلال	117800
أعباء أخرى للإستغلال	(1340)
نواتج أخرى للإستغلال	250 (400-650)
أعباء مالية	(34020)
نواتج مالية (فوائد مقبوضة)	700
أعباء إستثنائية	(2690)
نواتج إستثنائية	300
ضريبة على أرباح الشركات	(16000)
قدرة التمويل الذاتي CAF	65000

ب- إنطلاقا من النتيجة الصافية :

البيان	المبلغ
النتيجة الصافية	47500
مخصصات الإهتلاكات و المؤونات	15800
استرجاعات مؤونات سنوات سابقة	(2400)
القيمة المحاسبية للتثبيتات المتنازل عنها	5700
نواتج التنازل عن التثبيتات	(1200)
إعانات الإستثمار	(400)
قدرة التمويل الذاتي CAF	65000

2- حساب التمويل الذاتي :

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

التمويل الذاتي = 65000 -30000= 35000 ون

3- حساب نسب الربحية :

نسبة الهامش الإجمالي= الفائض الإجمالي للإستغلال/ رقم الأعمال خارج الرسم

نسبة الهامش الإجمالي= 1680000/117800 = 7%

نسبة الهامش العملياتي= نتيجة الإستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم

نسبة الهامش العملياتي= (الفائض الإجمالي للإستغلال+نواتج أخرى للإستغلال –أعباء أخرى للإستغلال+إستراجاعات مؤونات – مخصصات الإهتلاكات و المؤونات)/ رقم الأعمال خارج الرسم

نسبة الهامش العملياتي= (117800+650-1340+2400-15800)/1680000 = 6,17 %

نسبة الهامش الصافي= النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

نسبة الهامش الصافي = 1680000/47500 = 2,82 %

معدل المردودية الإجمالية = قدرة التمويل الذاتي/ رقم الأعمال خارج الرسم

معدل المردودية الإجمالية= 1680000/65000 = 3,86 %

المحور الخامس :

تحليل جدول تدفقات الخزينة

تتعرض هذه التدفقات لدراسة تغيرات الخزينة، من مقبوضات ومدفوعة نقدية، وتعتمد في ذلك على تحليل حساب الغير، ومختلف أنواع التدفقات المولدة للنتائج، وتلك المتعلقة بالموارد و الاستخدامات هذه التدفقات تجمع في جدول تدفقات الخزينة الذي من خلاله يمكن تقييم الفائض النقدي وتفسير التغيرات التي حدثت على حساب النقدية، حيث يترجم جدول تدفقات الخزينة حياة المؤسسة في شكل تدفقات ويحدد مساهمة كل وظيفة في التغيير الإجمالي للخزينة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل الديناميكي لإعطاء صورة أكثر موضوعية عن تطور منحنى النشاط واعتباره أداة تسيير فعالة للمؤسسة.

مفهوم جدول تدفقات الخزينة : يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه: " جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى الخزينة، الناتجة من نشاط المؤسسة الاستغلالي وحركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عدداً معيناً من السنوات 4 أو 5 سنوات متتالية".

إن عملية التحليل من خلال الخزينة تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمكن المسير المالي من معرفة :

- تحليل جيد لسيولة المؤسسة وبالتالي قدرة المؤسسة الائتمانية؛
- الفهم الجيد للمعلومات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات؛
- تسهيل عملية التخطيط المالي وإعداد جدول التمويل وذلك من خلال معرفة مختلف التدفقات؛
- تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة: التفريق بين التدفقات على شكل وظائف يسمح المعرفة الجيدة لسياسة عمل كل وظيفة.

إعداد جدول تدفقات الخزينة :يوضح جدول تدفقات الخزينة تطورات الخزينة لفترات مختلفة، وذلك من خلال تقسيم التدفقات إلى :

1- **التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال**: تنتج هذه التدفقات من النشاط الاستغلالي للمؤسسة وبين قدرة المؤسسة على تسديد القروض، وتوزيع الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة، ويتمثل هذا التدفق في الفرق بين المقبوضات المتأتية من نواتج الاستغلال ومدفوعات أعباء الاستغلال .

أ- مقبوضات الاستغلال:

- الإيرادات الناتجة من بيع السلع والخدمات؛
- فوائد وأرباح القروض والأوراق المالية؛
- بقية الإيرادات الأخرى.

ب- مدفوعات الاستغلال :

-المدفوعات لشراء المخزونات؛

- مدفوعات الخدمات المقدمة للمؤسسة؛

- تسديد مصاريف العمال؛

- تسديد المصاريف المالية؛

- بقية المصاريف الأخرى.

2- **التدفقات الناتجة عن نشاط الاستثمار**:وهي التدفقات النقدية الناتجة عن عملية حيازة والتنازل عن الاستثمارات الثابتة، فهذه التدفقات تحسب من خلال الفرق بين النقديات المقبوضة من خلال التنازل عن الاستثمارات والنقديات المدفوعة من أجل حيازة الاستثمارات.

أ- مقبوضات الاستثمار :

- المبالغ المستلمة نتيجة التنازل عن الاستثمارات .

ب- مدفوعات الاستثمار :

- شراء الاستثمارات الثابتة؛
- شراء الاستثمارات المالية؛
- شراء الاستثمارات الأخرى الثابتة؛

1- **التدفقات الناتجة عن نشاط التمويل**:التدفقات النقدية المرتبطة بنشاط التمويل تنشأ من خلال قيام المؤسسة بالعمليات المتعلقة بتمويلها وذلك من خلال الحصول على موارد التمويل وكذلك المخرجات في شكل عوائد الأسهم، تسديد القروض...الخ

أ- مقبوضات التمويل :

- الرفع من رأس المال؛
- الحصول على رأس المال.

ب- مدفوعات التمويل :

- تسديد العوائد على المساهمين؛
- تسديد القروض.

تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية :يمكن تصنيف أهم النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة إلى :

- **مؤشرات تقييم جودة الأرباح**: و من أهم هذه النسب ما يلي :

نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي ÷ الاحتياجات النقدية الأساسية؛

نسبة النقدية من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ صافي الربح بعد الفوائد و الضرائب؛

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي ÷ مجموع الأصول؛

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات = إجمالي التدفقات النقدية الداخلة في النشاط التشغيلي ÷ صافي المبيعات؛ .

- **مؤشرات تقييم السيولة:** و نجد فيها :

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ÷ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية و التمويلية؛

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي ÷ فوائد الديون؛

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي ÷ الالتزامات المتداولة .

- **مؤشرات تقييم سياسات التمويل** : و يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين ÷ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛

نسبة التوزيعات النقدية إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ÷ التوزيعات النقدية للمساهمين؛

نسبة التوزيعات و الفوائد المقبوضة = المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة و التوزيعات النقدية على الأسهم ÷ التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة؛

نسبة الإنفاق الرأسمالي = الإنفاق الرأسمالي الحقيق " الزيادة في الأصول الثابتة " ÷ التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل و إصدارات الأسهم.

المحور السادس:

تسيير إحتياجات

رأس المال العامل

يترتب على نشاط المؤسسة قيتمها بتكوين المخزونات من مواد أولية ، بضاعة و منتجات تامة و غيرها من أنواع المخزونات، و تحصيل حقوقها من قبل زبائنها بالإضافة إلى تسديد ديونها اتجاه مورديها، كما أنّ الموارد المحجوزة من أجل نشاطها الإستغلالي يشكل ما يسمى بإحتياجات رأس المال العامل (BFR)، وعليه فمن الضروري للمؤسسة أن تعمل جيداً على تسييره و تقديره في المستقبل، وهذا من خلال طريقة ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل المعياري.

أولاً–مفهوم إحتياجات رأس المال العامل المعياري و مكوناته: يظهر إحتياج رأس المال العامل من التباين الحاصل ما بين مدة تسديد الموردين و مدة تحصيل الزبائن، بالإضافة إلى الحاجة إلى توفير المخزونات داخل المؤسسة. كما يتعلق مستوى إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال (BFRE) بـ:

– مدة دورة الإستغلال؛

– مدة تحصيل الزبائن ومدة تسديد الموردين؛

– مستوى النشاط.

إحتياج راس المال العامل للإستغلال= الأصول الجارية للإستغلال– الخصوم الجارية للإستغلال

يكون إحتياج رأس المال العامل لإستغلال سالب لدى المساحات الكبرى كون أن الزبائن يدفعون نقداً و المخزونات ضعيفة نوعاً ما بالإضافة إلى أنّ الموردين يتم تسديد مستحقاتهم لأجل. غير أنّه في معظم المؤسسات الأخرة تكون إشارته موجبة بمعنى أن الخزينة المحتملة تكون على المستوى الخارجي للمؤسسة، ما يفرض على هاته المؤسسات اللجوء إلى الإقتراض وبالتالي تكون في وضعية ضعيفة مع البنوك.

ثانياً–طريقة الحساب : تقوم طريقة حساب إحتياج رأس المال العامل المعياري على أربع فرضيات:

–كل مكونات إحتياج رأس المال العامل للإستغلال تكون ممثلة بنسبة مئوية من رقم الأعمال خارج الرسم؛

–كل شهر يمثل 30 يوم، و السنة تمثل بـ 360 يوم؛

– هيكلة التكاليف تكون ثابتة خلال الزمن؛

– يفترض توزيع النشاط بالتساوي خلال السنة.

الهدف من هذه الطريقة يتمثل بتبيان الدرجة المئوية بين إحتياج رأس المال العامل للإستغلال ورقم الأعمال خارج الرسم، حيث يتجسد BFRE بعدد الأيام من رقم الأعمال خارج الرسم، وتسمى هذه الطريقة أيضاً بطريقة الخبراء المحاسبين. ويتمثل فحوى هذه الطريقة بقياس مدة دوران كل مكون من مكونات رأس المال العامل للإستغلال، وذلك وفق ما يلي:

- مدة دوران المخزونات؛

-مدة تحصيل الزبائن؛

- مدة تسديد الموردين.

وعليه: **مدة الدوران = (مكون إحتياجات رأس المال العامل*360)/متوسط التدفق السنوي**

كما يتم حساب أيضا من خلال هذه الطريقة معامل الهيكلة و الذي يسمح بتحويل إحتياج رأس المال العامل بالقيمة إلى أيام من رقم الأعمال.

معامل التناسب= متوسط التدفق السنوي/رقم الأعمال خارج الرسم

أ- تقدير الإستخدمات:

1- مخزون المواد الأولية: المواد الأولية المستهلكة وحدها من يتم حسابها مع رقم الأعمال خارج الرسم، فمشتريات المواد الأولية يتم تصحيحها مع التغير في المخزون لحساب المواد الأولية المستهلكة وفق القاعدة التالية:

مشتريات + مخزون أول المدة = **إستهلاكات**+ مخزون آخر المدة

وعليه: **معامل التناسب = تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة/رقم الأعمال خارج الرسم**

مدة دوران مخزون المواد الأولية=(متوسط مخزون المواد الأولية*360)/تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة

2- مخزون البضاعة: يتم الأخذ بالبضاعة المباعة ومقارنتها مع رقم الأعمال، حيث أنّ مشتريات البضاعة يتم تصحيحها مع التغير في مخزون البضاعة لحساب البضاعة المباعة وعليه:

معامل التناسب= تكلفة شراء البضاعة المباعة / رقم الأعمال خارج الرسم

مدة دوران مخزون البضاعة= (متوسط مخزون البضاعة*360)/تكلفة شراء البضاعة المباعة

3- مخزون قيد التنفيذ: وتتمثل في المنتجات التي إنطلقت المؤسسة في تصنيعها ولكنها لم تنته بعد. وعليه:

معامل التناسب= تكلفة الإنتاج قيد التنفيذ/رقم الأعمال خارج الرسم

مدوة دوران مخزون المنتجات قيد التنفيذ=(متوسط مخزون المنتجات قيد التنفيذ*360)/تكلفة الإنتاج قيد بالتنفيذ

4- مخزون المنتجات التامة: وتتمثل في حصة المنتجات المصنعة و التي لم يتم بيعها بعد، حيث يتم يتم تقييمها بتكلفة إنتاجها و المتمثلة في مجموع الأعباء المباشرة للإنتاج.

معامل التناسب= تكلفة إنتاج المنتجات التامة/رقم الأعمال خارج الرسم

مدة دوران مخزون المنتجات تامة الصنع= (متوسط مخزون المنتجات التامة*360)/تكلفة إنتاج المنتجات التامة

5- حقوق الزبائن:

معامل التناسب= رقم الأعمال بالرسم/رقم الأعمال خارج الرسم

إذا كان كل الحقوق تخضع للرسم على القيمة المضافة فعليه:

معامل التناسب = رقم الأعمال*(TVA+1)/رقم الأعمال خارج الرسم=TVA+1

مدة تحصيل الزبائن= ((الزبائن+أوراق القبض المخصومة غير المستحقة)*360)/رقم الأعمال بالرسم

إذا كان الزبون يقوم بدفع مستحقاته في 30 يوم من نهاية الشهر، مدة التحصيل السنوية هي 45 يوم (15+30)، وإلا فسوف يتم حسابها وفق العلاقة المعطاة أعلاه.

6- الرسم على القيمة المضافة مسترجعة على المشتريات :

معامل التناسب= الأعباء الخاضعة الرسم على القيمة المضافة*معدل TVA / رقم الأعمال خارج الرسم

يتم دفع الرسم على القيمة المضافة المستحقة في اليوم 20 من الشهر الموالي، و عليه :

مدة دوران TVA = 15+20= 35 يوم

جدول رقم 6 : عناصر الإحتياجات لرأس المال المعياري

	مدة الدوران (أ)	معامل التناسب (ب)	أ*ب
مخزون المواد الأولية			
مخزون البضاعة			
مخزون قيد التنفيذ			
مخزون المنتجات التامة			
حقوق الزبائن			
TVA مسترجعة			
المجموع			**ج**

ب- تقدير الموارد:

1- ديون الموردين:

معامل التناسب= مشتريات مستهلكة داخل الرسم/رقم الأعمال خارج الرسم

مدة تسديد الموردين= (موردون*360)/مشتريات مستهلكة داخل الرسم

2- **ديون إتجاه العمال الأجراء:** معامل التناسب هنا يتم حسابه بضم مجموع الأجور الصافية إلى رقم الأعمال خارج الرسم، حيث أن الأجر الصافي هو وحده الذي يتم دفعه للعمال، بينما تتكفل المؤسسة بجمع المصاريف الإجتماعية للعمال لدفعها إلى الهيئات الإجتماعية.

معامل التناسب= الأجر الصافي السنوي/رقم الأعمال خارج الرسم

مدة الدوران تتعلق بتاريخ دفع الأجور الشهري، حيث إذا كانت الأجور يتم دفعها في 30 من الشهر، عليه يكون المدة المتوسطة و التي هي 15 يوم، وإذا تم دفعها في 5 من الشهر الموالي، فالمدة المتوسطة هي 20 يوم.

3- **الديون إتجاه الهيئات الإجتماعية :** تتمثل في مجموع الأعباء الإجتماعية للعمال الأجراء و أرباب العمل و المستحقة الدفع للهيئات الإجتماعية، حيث يتم حسابها على أساس الأجر الخام.

معامل التناسب= الأعباء الإجتماعية السنوية/رقم الأعمال خارج الرسم

مدة الدوران هي عموماً 25 يوم (15+10)، كون أنّ هذه الأعباء يتم دفعها في 10 من الشهر الموالي.

4- **الرسم على القيمة المضافة على المبيعات :**

معامل التناسب= الرسم على القيمة المضافة المقبوضة/رقم الأعمال خارج الرسم

فيما يخص مدة الدوران فكون الرسم على القيمة المضافة يتم دفعها في 20 من الشهر الموالي، عليه المدة هي 35 يوم (15+20).

جدول رقم7 : عناصر الموارد لرأس المال المعياري

	مدة الدوران (أ)	معامل التناسب (ب)	أ*ب
الموردون			
ديون العمال			
ديون الهيئات الإجتماعية			
TVA على المبيعات			
المجموع			**ت**

إحتياج رأس المال العامل للإستغلال المعبر عنه بأيام من رقم الأعمال، يتم حسابه بالفرق ما بين مجموع الإحتياجات (ج) و مجموع الموارد (ت) :

الإحتياج في رأس المال المعياري بعدد الأيام= مجموع ج– مجموع ت

الإحتياج في رأس المال المعياري بالقيمة= (الإحتياج في رأس المال المعياري بالأيامx رقم الأعمال خارج الرسم)/360

تمرين تطبيقي :

طلب منك المدير العام للمؤسسة بتقدير إحتياجات رأس المال العامل لسنة ن+1 بطريقة الخبراء المحاسبيين، هذا وفق المعلومات التالية :

- المدة الممنوحة للزبائن للتسديد هي 30 يوم خلال نهاية الشهر؛
- 50% من المبيعات متأتية من الصادرات؛
- مشتريات المواد الأولية تمثل 30% من رقم الأعمال خارج الرسم؛
- المشتريات خاضعة للرسم على القيمة المضافة بـ19% ؛
- مدة تسديد موردي المواد الأولية هي 60 يوم؛
- الأجور الخام لعمال الإنتاج تمثل 20% من رقم الأعمال خارج الرسم؛
- مدة دوران مخزون المواد الأولية هي 30 يوم و المنتجات التامة هي 20 يوم؛
- الأعباء الأخرى للإستغلال تمثل 10% خارج الرسم و تتحمل 19% من الرسم؛
- مدة تسديد الأعباء الأخرى للإستغلال هي 20 يوم؛
- الأجور الخام لعمال القسم التجاري تمثل 5% من رقم الأعمال خارج الرسم؛
- الأجور الخام تخضع للإشتراكات الإجتماعية لأرباب العمل (نسبتها 40% من الأجر الخام)؛
- الإشتراكات الإجتماعية للعمال تقدر بـ15% من الأجر الخام؛
- الأجور يتم تسديدها بتاريخ 26 من كل شهر، و الإشتراكات الإجتماعية في 15 من الشهر الموالي؛
- الرسم على القيمة المضافة يتم تسويتها في 25 من الشهر الموالي.

المطلوب :

- حساب BFRE بعدد أيام رقم الأعمال.
- تقدير BFRE التقديري لرقم الأعمال مساوي لـ 5000000 دج.

الحل :

1- حساب الإحتياجات :

مخزون المنتجات التامة :

معامل التناسب= تكلفة إنتاج المنتجات المباعة/رقم الأعمال خارج الرسم

معامل التناسب= (تكلفة المواد الأولية+الأجور الخام للإنتاج+إشتراكات أرباب العمل+أعباء أخرى للإستغلال)/رقم الأعمال خارج الرسم.

معامل التناسب =30%+20% +(20% *40%)+10% =0.68

الزبائن :

أ. زبائن محليين :

مدة التحصيل هي 45 يوم

معامل التناسب= 0.5*(1+0.19)= 0.595

ب.زبائن أجانب :

مدة التحصيل هي 45 يوم

معامل التناسب = 0.5

الرسم على القيمة المضافة على المشتريات :

مدة الدوران هي 15+25=40 يوم

معامل التناسب= (تكلفة المواد الأولية+أعباء أخرى للإستغلال)* TVA /رقم الأعمال خارج الرسم

معامل التناسب= (30% +10%)*0.19 = 0.076

2- الموارد :

موردو المواد الأولية : معامل التناسب= مشتريات مستهلكة (TVA+1)/رقم الأعمال خارج الرسم

معامل التناسب= 30% *(1+0.19)= 0.357

أعباء أخرى : معامل التناسب= أعباء أخرى*(1+0.19)/رقم الأعمال خارج الرسم=(10% *1.19)= 0.119.

ديون العمال :

مدة الدوران هي 26- 15=11 يوم

معامل التناسب = الأجر الصافي/رقم الأعمال خارج الرسم= (20% +5%)*0.85/رقم الأعمال خارج الرسم

معامل التناسب = 0.2125

الإشتراكات الإجتماعية :

مدة الدوران هي15+15= 30 يوم

معامل التناسب = (الإشتراكات الإجتماعية للعمال + الإشتراكات الإجتماعية لأرباب العمل)/رقم الأعمال

خارج الرسم = (15% + 40%)*25% = 0.1375

الرسم على القيمة المضافة على المبيعات :

مدة الدوران هي 15 +25 =40 يوم

معامل التناسب= 0.19*0.5= 0.095

العناصر	مدة الدوران	معامل التناسب	إحتياج	مورد
مخزون المواد الأولية	30	0.3	9.00	
مخزون المنتجات التامة	20	0.68	13.6	
زبائن محليين	45	0.595	26.775	
زبائن أجانب	45	0.5	22.5	
TVA مسترجعة	40	0.076	3.04	
موردو المواد الأولية	60	0.357		21.42
ديون أخرى	20	0.119		2.38
ديون العمال	11	5 0.212		2.3375
ديون إجتماعية	30	0.1375		4.125
TVA على المبيعات	40	0.095		3.8
المجموع			74.915	34.0625
إحتياج رأس المال العامل المعياري بالأيام = 74.915-34.0625= **40,8525**				

إحتياج رأس المال العامل المعياري بالقيمة = 40,8525 * 5000000/360 = **567395,83**

المحور السابع :

جدول التمويل

1- مفهوم جدول التمويل :

يعرف جدول التمويل بأنه: « جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين الموارد والاستخدامات، اعتمادا على تحديد الفروق بين ميزانيتين متتاليتين، والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخزينة .فجدول التمويل يوضح الاحتياجات الناشئة خلال الدورة، الموارد المالية التي استعملت لتغطية هذه الاحتياجات، وأيضاً التأثيرات المختلفة النهائية على خزينة المؤسسة، حيث يستعمل لتوضيح حالة التوازنات المالية للمؤسسة انطلاقا من رأس المال العامل الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

إنّ دراسة جدول التمويل يسمح بتكملة التحليل الذي كان في الميزانية من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي في لحظة زمنية معينة وهذا بإضافة بعد ديناميكي من خلال دراسة تطورهذه المؤشرات من خلال فترتين زمنيتين متتابعتين.

مبادئ جدول التمويل : كما ذكرناه سابقاً، فإن جدول التمويل يسمح بتكملة ما جاءت به الميزانية، و هذا بإعطاء معلومات لم تدرج سابقاُ في الميزانية كقدرة التمويل الذاتي، الأرباح الموزعة، إقتناءالتثبيتات، الحصول على قروض جديدة...إلخ. ويقوم هذا الجدول أساساً على نظرة وظيفية للمؤسسة محل الدراسة من خلال تحليل تطور مؤشرات التوازن لميزانية وظيفية .

هيكلة جدول التمويل :

ينقسم جدول التمويل إلى جزئينإثنين :

- الجزء الأول يجمع مجموع التغيرات في الموارد الدائمة و الإستخدمات الثابتة و التي تسمح بحساب تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي؛
- الجزء الثاني يخص التغيرات الحاصلة العناصر الجارية للميزانية الوظيفية و التي تؤول لحساب تغيرات إحتياجات رأس المال العامل للإستغلال و خارج الإستغلال بالإضافة إلى تغيرات الخزينة .

أ- **تحليل الجزء الأول :** هذا الجزءيبين التغيرات التي حدثت على الجزء العلوي من الميزانية وذلك من خلال المقارنة بين التغيرات التي حدثت على الأموال الدائمة والاستخدامات الثابتة والذي سيؤدي إلى حدوث تغيرات في رأس المال العامل وإعطاء تفسيرات مالية، فمثلاً زيادة قيم الاستثمارات تعبر عن استثمارات جديدة ونقص قيم الاستثمارات يعبر عن تنازل عن استثمارات، ويدور هذا الجزء من خلال العلاقة التالية :

التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي= التغير في الأموال الدائمة – التغير في الإستخدمات الثابتة

الموارد الدائمة داخل جدول التمويل تتمثل في :

- قدرة التمويل الذاتي :تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاا المالي.
- الرفع في الأموال الخاصة : هي الوسيلة التي تمكن المؤسسة من جلب أموال جديدة و ذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور و تبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمهاكما تضمن العملية إعانات الاستثمار التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالي.
- الارتفاع في الديون المالية : و تتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال الدورة المالية " باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية " ، و يمكن أن تكون في صورة قروض مستندية ، و حينها تتمثل الديون المالية الجديدة في المبلغ المسدد من طرف الدائنين .

الإستخدمات الثابتة :داخل جدول التمويل تتمثل في :

- التوزيعات المدفوعة خلال الدورة الجارية : تتمثل في أرباح الأسهم " نتيجة الدورة السابقة " الموزعة خلال الدورة المالية الجارية.
- حيازة الأصول الثابتة : و تشمل الاستثمارات المادية و المعنوية و المالية حيث تحسب بقيمة إجمالية بسعر الحيازة.

- المصاريف غير الموزعة لعدة سنوات: و هي تلك المصاريف التي وزعت على السنوات الخمس القادمة ، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية ، و إنعاش النتيجة ، و يحسب انطلاقا من معطيات الميزانية و المعلومات المحاسبية المكملة لها.
- الانخفاض في الأموال الخاصة : و هي عملية معاكسة لعملية الرفع من الأموال الخاصة و تعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسائر.
- تسديد الديون المالية : تتمثل في اهتلاك القرض " عدا الاعتمادات البنكية الجارية " خلال الدورة الجارية

الجدول رقم 8 :الجزء الأول من جدول التمويل

الإستخدمات	المبالغ	الموارد	المبالغ
أرباح موزّعة مدفوعة خلال الدّورة		القدرة على التمويل الذّاتي للدورة	
إقتناء عناصر الأصول الثابتة:		**التنازل أوالتخفيضات عن عناصر الأصول الثابتة:**	
-تثبيتات معنوية		التنازل عن:	
-تثبيتات عينية		-تثبيتات معنوية	
-تثبيتات مالية		-تثبيتات عينية	
تخفيض رؤوس الأموال الخاصّة		التنازل أوالتخفيضات عن عناصرالأصول المالية	
تسديدات القروض المالية			
		زيادة في رؤوس الأموال الخاصة:	
مجموع الاستخدامات		– رفع رأس المال	
تغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي		-زيادة في رؤوس الأموال الخاصة الأخرى	
(موارد صافية)			
		زيادة في :	
		القروض المالية	
		مجموع الموارد	
		تغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي	
		(استخدامات صافية)	

❖ يقوم جدول التمويل على مقاربة وظيفية، ولهذا فإن كل العمليات تعالج على أساس القيم الإجمالية و ليست الصافية.

تحديد الإستخدامات :

- الأرباح الموزعة : و تتمثل في الأرباح المرتبطة بنتيجة الدورة السابقة، حيث يتم حسابها بالطريقة التالية :

الأرباح الموزعة= نتيجة الدورة ن-1 – التغير في الإحتياطات – التغير في الترحيل من جديد – إرتفاع رأس المال بدمج المؤونات.

- إقتناء عناصر التثبيتات :يتم حسابها هند مقارنة ميزانيتين لدورتين ماليتين متتاليتين مع الأخذ بعين الإعتبار القيم الإجمالية، ويتم حسابها كما يلي :

تثبيتات السنة ن= تثبيتات السنة ن-1 + إقتناءتثبيتات في سنة ن – القيمة الإجمالية للتثبيتاتالمتنازا عنها في السنة ن.

- تسديد الديون المالية :

القروض في السنة ن = القروض في السنة ن-1 + القروض المكتتبة خلال السنة ن – القروض المسددة خلال السنة ن

ب- **تحليل الجزء الثاني** :يوضح هذا الجزء مختلف التغيرات التي حدثت على الجزء السفلي من الميزانية أي التغيرات التابعة لدورة الاستغلال هذه التغيرات يمكن تصنيفها في ثلاث عوامل أساسية: تغيرات الاستغلال، وتغيرات خارج الاستغلال، وتغير صافي للخزينة، حيث يعتبر احتياجا للدورة من رأس المال العامل كل زيادة تحصل في عناصر الأموال المتداولة وكل نقصان يحصل في الديون قصيرة الأجل، ويعتبرمورداً صافياً لرأس المال العامل كل زيادة تطرأ على الديون قصيرة الأجل وكل نقصان يطرأ على الأصول المتداولة ويمكن تلخيص ذلك كما يلي :

- التغير في عناصر الاستغلال: و نقصد بها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد و آجال الدفع و التي تحسب بالفارق بين الاستخدامات و الموارد :

✓ التغير في استخدامات الاستغلال : تتمثل في التغير في المخزونات و التغير في حقوق الاستغلال ، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال؛

✓ التغير في موارد الاستغلال: تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا المورد و الحسابات الملحقة به.

- التغير في العناصر خارج الاستغلال: يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية و الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي ، و تتضمن العناصر التالية

- ✓ التغير في استخدامات خارج الاستغلال: و هي الاستخدامات غير المتضمنة في استخدامات الاستغلال؛
- ✓ التغير في الموارد خارج الاستغلال: و هي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

- التغير في عناصر الخزينة: يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة ، و يتشكل أساسا من عنصرين :

- ✓ التغير في موارد الخزينة: متمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الدورة الجارية؛
- ✓ التغير في استخدامات الخزينة : و تشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة.

الجدول رقم 9 : الجزء الثاني من جدول التمويل

تغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي	الدّورة ن		
	الاحتياج 1	التخليص (المورد) 2	الرّصيد 2-1
تغيرات الاستغلال			
تغيرات أصول الاستغلال:			
المخزونات			
تسبيقات مدفوعة على الطّلبيات			
زبائن وحسابات مرتبطة بها			
مدينوا استغلال اخرون			
تغيرات ديون الاستغلال:			
تسبيقات مقبوضة على الطّلبيات			
ديون الموردين وحسابات مرتبطة بها			
ديون استغلال اخرى			
المجموع			
A– التغير الصافي للاستغلال			
تغيرات خارج الاستغلال			
تغيرات المدينون الاخرون			
تغيرات الدّائنون الاخرون			
المجموع			
B– التغير الصافي خارج الاستغلال			
المجموع A+B:			
احتياجات رأس المال العامل للدّورة			
أو			
تخليص صافي لرأس المال العامل للدّورة			

تغيرات الخزينة تغيرات القيم المتاحة تغيّرات الخزينة السلبية			
المجموع			
C- التغير الصافي للخزينة			
تغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي **المجموع (A+B+C)** **الاستخدام الصافي** أو **الموارد الصّافية**			

المحور الثامن :

حالات تطبيقية

حالة تطبيقية رقم 01 :

❖ قدمت لكم ميزانية مؤسسة "السعادة" للسنة ن كما يلي:(الوحدة النقدية 0x100دج)

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
أصول غير جارية		**رؤوس الأموال الخاصة**	
فارق الإقتناء		رأس المال تم إصداره	1200000
تثبيتات معنوية	90000	رأس المال غير مستعان به	
تثبيتات عينية		العلاوات المرتبطة برأس المال	
أراض	650000	الإحتياطات	70000
مبان	400000	فوارق إعادة التقييم	
تثبيتات عينية اخرى	250000	فارق المعادلة	
تثبيتات يجري إنجازها		النتيجة الصافية	150000
تثبيتات مالية		رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	45000
سندات موضوعة محل معادلة		حصة الشركة المدمجة	
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة		حصة ذوي الاقلية	
سندات اخرى مثبتة	50000		
قروض و أصول مالية اخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصول			
مجموع الأصول غير الجارية		**مجموع الأموال الخاصة**	1465000
أصول جارية		**الخصوم الغير جارية**	
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	150000	قروض وديون مالية	45000
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة		ضرائب مؤجلة	
الزبائن	90000	ديون أخرى غير جارية	
المدينون الآخرون		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً	100000
الضرائب وما شابهها		**مجموع الخصوم الغير جارية**	145000

الموجودات و ماشابهها			**الخصوم الجارية**	
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى			موردون و حسابات ملحقة	70000
البنك	80000		ضرائب	
الصندوق			ديون أخرى	60000
			خزينة سلبية	20000
مجموع الأصول الجارية	320000		**مجموع الخصوم الجارية**	150000
مجموع الأصول	1760000		**مجموع الخصوم**	1760000

معلومات إضافية:

1) قامت المؤسسة إبتداءا من السنة ن-4 بتشكيل مؤونة كل سنة و لمدة 5 سنوات و هذا بهدف تغطية تكاليف إعادة تهيئة مبنى المؤسسة و الذي قدرت تكلفته ب70000 ون، و لكن عند حلول السنة السادسة قام المدير العام الجديد بإلغاء مشروع إعادة التهيئة لأمور تسييرية.

2) أبرمت المؤسسة عقد إيجار تمويلي لإقتناء تجهيزات إنتاج وفق البنود التالية مع فرضية إغفال المحاسب لتقييد عملية القرض الإيجاري :

قيمة الآلة	تاريخ الإقتناء	مدة العقد	القيمة المتبقية	تاريخ نهاية المدة النفعية
100 000	ن/07/01	5 سنوات	-	ن+5/06/30

3) قيمة أوراق القبض المخصومة الغير المستحقة بلغت10000ون.

4) ثلث(3/1) النتيجة تُحمل كاحتياطات و الباقي يوزع على الشركاء .

5) تحصلت المؤسسة على قرض بنكي في ن-1/01/01 لمدة 5 سنوات وفق البنود التالية :

- قيمة القرض11975ون - قيمة الأقساط السنوية المدفوعة في نهاية كل سنة هي 3000 ون.
- معدل الفائدة 8% .

مع العلم أن المؤسسة لم تقم بتسديد القسط السنوي للسنة ن-1 حيث إتفقت مع البنك على تسديده في السنة الموالية (بالإضافة للقسط السنوي لنفس السنة)، غير أن قيمة الفوائد دفعت.

6) تنازلت المؤسسة عن نصف السندات بقيمة30000ون.

7) الضريبة على أرباح الشركات 19%.

المطلوب :

1- إجراء المعالجات اللازمة لإعداد الميزانية وفق مدخل السيولة.

2- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

الحل :

1- إجراء المعالجات :

المعلومة الأولى : إنّ إلغاء المدير الجديد للمشروع في بداية السنة ن+1 يعني أنّ المؤونة المشكلة خلال خمس سنوات و المقدرة بـ 70000 ون أصبحت مؤونة غير مبررة يتم طرحها من حساب المؤونات، وإضافتها إلى الترحيل من جديد بعد إقتطاع الضرائب المؤجلة وعليه يصبح :

مؤونات و منتجات ثابتة مسبقاً = 100000- 70000= 30000ون

ضرائب مؤجلة خصوم = 70000*0.19= 13300 ون

ترحيل من جديد = 70000- 13300= 56700ون

المعلومة الثانية :

جانب الأصول :

قسط الإهتلاك السنوي للتجهيزات= (قيمة التجهيزات – القيمة المتبقية)/المدو النفعية

= (10000-0)/5= 20000ون

قسط إهتلاك السنة ن= 12/6*20000= 10000 (تم إستعمال التجهيزات لمدة ستة أشهر)

القيمة المحاسبية الصافية اتجهيزات الإيجار التمويلي= القيمة الإجمالية للتجهيزات –إهتلاك السنة ن

= 100000- 10000=90000ون (تضاف إلى التثبيتات العينية الأخرى)

جانب الخصوم :

قسط الإهتلاك ن يطرح من الترحيل من جديد بعد إقتطاع ضرائب مؤجلة

ضرائب مؤجلة أصول= 10000*0.19= 1900

ترحيل من جديد = 10000-1900= 8100 (يطرح)

قسط القرض = قيمة القرض/مدة العقد= 100000/5= 20000ون

قسط السنة ن = 12/6*20000 = 10000 (لم يتم دفعه إذن يضاف إلى الخزينة السلبية)

قسط السنة ن+1 = 20000ون (تضاف إلى الخزينة السلبيةبإعتباره دين قصير الأجل)

الديون طويلية الأجل = 100000-10000-20000= 70000ون (تضاف إلى الديون المالية)

المعلومة الثالثة :

10000 تضاف إلى البنك بحكم أن المؤسسة خصمت قيمة أوراق القبض وحصلت قيمتها، كما تضاف نفس القيمة إلى الخزينة السلبية لحكم أنها عبارة عن تسبيقات بنكية تم دفعها من طرف البنك قبل تاريخ الإستحقاق.

المعلومة الرابعة :

يرصد حساب النتيجة كونه تم توزيعه على الإحتياطات و الشركاء، وعليه :

النتيجة الصافية = 150000-150000= 0

إحتياطات = 70000+ (150000*3/1) = 120000ون

ديون أخرى = 150000*3/2= 10000ون (تضاف إلى الديون الأخرى)

المعلومة الخامسة :

جدول إهتلاك القرض :

قيمة القرض أول المدة	الفائدة 8%	القسط	أصل القرض	القرض نهاية المدة
11975	958	3000	2042	9933
9933	794.64	3000	2205.36	7727.64

أصل القرض لسنتي ن-1 ونوهما عل الترتيب 2042 و 2205.36 تطرح من قيمة الديون المالية و تضاف إلى الخزينة السلبية كونها لم تدفع بعد.

المعلومة السادسة

تطرح 25000 (2/50000) من السندات و عليه يصبح :

قيمة السندات = 50000-25000= 25000ون

تضاف قيمة 30000ون إلى البنك نتيجة التنازل عن نصف السندات، و الفرق ما بين 30000-25000= 5000ون تضاف إلى فرق إعادة التقييم.

إعداد الميزانية المالية :

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
أصول غير جارية		**رؤوس الأموال الخاصة**	
فارق الإقتناء		رأس المال تم إصداره	1200000
تثبيتات معنوية	90000	رأس المال غير مستعان به	
تثبيتات عينية		العلاوات المرتبطة برأس المال	
أراض	650000	الإحتياطات	120000
مبان	400000	فوارق إعادة التقييم	5000
تثبيتات عينية اخرى	340000	فارق المعادلة	
تثبيتات يجري إنجازها		النتيجة الصافية	-
تثبيتات مالية		رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	93600

سندات موضوعة محل معادلة		حصة الشركة المدمجة	
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة		حصة ذوي الاقلية	
سندات اخرى مثبتة	25000		
قروض و أصول مالية اخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصول	1900		
مجموع الأصول غير الجارية	1506900	**مجموع الأموال الخاصة**	1418600
أصول جارية		**الخصوم الغير جارية**	
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	150000	قروض وديون مالية	110752.64
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة		ضرائب مؤجلة	13300
الزبائن	90000	ديون أخرى غير جارية	
المدينون الآخرون		مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقاً	30000
الضرائب وما شابهها		**مجموع الخصوم الغير جارية**	154052.64
الموجودات و ماشابهها		**الخصوم الجارية**	
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى		موردون و حسابات ملحقة	70000
البنك	120000	ضرائب	
الصندوق		ديون أخرى	160000
		خزينة سلبية	64247.36
مجموع الأصول الجارية	360000	**مجموع الخصوم الجارية**	294247.36
مجموع الأصول	1866900	**مجموع الخصوم**	1866900

2- دراسة الوضعية المالية :

- حساب مؤشرات التوازن المالي :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الغير جارية

= (154052.64+1418600)-1506900= 65752.64

إحتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية – خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم) = (360000-120000)-(294247.36-64247.36)= 10000

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم= 120000-64247.36= 55752.64

التعليق على الوضعية : من خلال قراءة نتائج مؤشرات التوازن المالي نلاحظ ما يلي :

- رأس المال العامل موجب و هذا يعني تمويل الأموال الدائمة لكل الأصول الغير جارية مع تشكيل فائض من الأموال يوجه لتمويل إحتياجات دورة الإستغلال.
- إحتياجات رأس المال العامل موجبة وهذا ما يعني وجود فائض في إحتياجات دورة الإستغلال.
- من خلال مقارنة رأس المال العامل مع إحتياجات رأس المال العامل نلاحظ أن فائض الأموال المشكلة في أعلى الميزانية مكنت من تغطية كل إحتياجات دورة الإستغلال و الباقي يوجه إلى الخزينة ما أدى إلى وجود خزينة موجبة بقيمة 55752.64ون وهي نسبة كبيرة للميزانية يعكس وجود أموال مجمدة لدى المؤسسة ما يعكس عدم وجود توازن مالي .

لا بد على المؤسسة أن تعيد النظر في أموال الخزينة منخلال إعادة إستثمارها أو توظيفها مالياً، بدل تركها كأموال مجمدة ليس لها مردودية.

حالة تطبيقية رقم 02 :

إليك العناصر التالية: لميزانية مؤسسة "الأمل" في 2017/12/31.

المواد الأولية	20000ون	الزبائن	20000ون
المنتجات التامة الصنع	30000ون	قروض بنكية	40000ون
رأس المال	200000ون	أوراق الدفع	5000ون
الاحتياطات	15000ون	نتيجة الدورة	10000ون

أوراق القبض	10000ون	ترحيل من جديد	10000ون
البنك	10000ون	أراضي	100000ون
تجهيزات الإنتاج	60000ون	سندات المساهمة	25000ون
برمجيات	15000ون	الموردون	10000ون

المطلوب:

إعداد الميزانية المالية مع أخذ بعين الاعتبار المعلومات الإضافية التالية:

- 50% من القروض البنكية مستحقة الدقع خلال 2018.
- النتيجة ستوزع كمايلي: - 5% احتياطات

- 45% ترحيل من جديد

- 50% توزع على الشركاء

الحل:

يتم تصنيف عناصر الميزانية المالية على أساس مبدأ السيولة (جانب الأصول) و مبدأ الإستحقاق (جانب الخصوم)، مع إجراء التعديلات التي جاءت في المعلومات الإضافية و هي كالآتي:

الإحتياطات= 15000+ (10% *10000)= 15500 ون

الترحيل من جديد= 10000+ (45% * 10000)= 14500 ون

ديون الشركاء = 50%*10000= 5000 ون

القروض البنكية طويلة الأجل= 40000* 50% = 20000 ون

القروض البنكية قصيرة الأجل= 40000*50% = 20000 ون

إعداد الميزانية المالية بتاريخ 2017/12/31

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
1-الأصول الغير جارية		1-الأموال الدائمة	
-التثبيتات المعنوية		-الأموال الخاصة	
برمجيات	15000	رأس المال	200000
-التثبيتات المادية		الإحتياطات	15500
أراضي	100000	النتيجة	-
تجهيزات الإنتاج	60000	ترحيل من جديد	14500
-التثبيتات المالية		-الخصوم الغير جارية	
سندات المساهمة	25000	القروض البنكية	20000
مجموع الأصول الغير جارية	200000	مجموع الأموال الدائمة	250000
2-الأصول الجارية		2-الخصوم الجارية	
-قيم الإستغلال		الموردون	10000
المواد الأولية	20000	قروض بنكية	20000
المنتجات التامة الصنع	30000	ديون الشركاء	5000
-قيم قابلة للتحقيق		أوراق الدفع	5000
الزبائن	20000		
أوراق القبض	10000		
-القيم الجاهزة			
البنك	10000		
مجموع الأصول الجارية	90000	مجموع الخصوم الجارية	40000
مجموع الأصول	290000	مجموع الخصوم	290000

حالة تطبيقية رقم3 :

إليك ميزانيتان محاسبيتان لمؤسسة صناعية لسنتي 2017/2016 أرباحها خاضعة للضريبة على أرباح الشركات بمعدل 25%، وشركاؤها كلهم أشخاص معنويون.

الأصول	2016	2017	الخصوم	2016	2017
الأصول غير الجارية	**770.000**	**800.000**	**رؤوس الأموال الخاصة**	**860.00**	**906.000**

برمجيات المعلوماتية	50.000	50.000	رأس المال	700.000	700.000
اهتلاك التثبيتات المعنوية	(10.000)	(20.000)	الإحتياطات	58.000	50.000
التثبيتات العينية	750.000	810.000	الترحيل من جديد	38.000	30.000
اهتلاك التثبيثات العينية	(80.000)	(100.000)	نتيجة السنة المالية	110.000	80.000
سندات المساهمة الأخرى	60.000	60.000	**الخصوم غير الجارية**	**212.000**	**200.000**
الأصول الجارية	**590.000**	**620.000**	الاقتراضات لدا مؤسسات القرض	95.000	112.000
المواد الأولية واللوازم	60.000	55.000	ديون عقود الايجار التمويلي	87.000	52.000
مخزونات المنتجات	45.000	50.000	موردو التثبيتات	30.000	36.000
الزبائن	100.000	150.000	**الخصوم الجارية**	**302.000**	**300.000**
حقوق أخرى	180.000	170.000	موردو المخزونات والخدمات	48.000	60.000
الحسابات البنكية	161.000	135.000	المستخدمون- الأجور المستحقة	37.000	30.000
الصندوق	44.000	60.000	ديون أخرى	217.000	210.000
1.360.000	**1.420.000**	**1.360.000**	**1.420.000**		

معلومات إضافية

1- برمجيات المعلوماتية هي برامج مشتراة بعقود تمنع إعادة بيعها ولا تسمح بتأجيرها.

2- يقدر مخزون الأمان10% من القيمة الإجمالية للمواد الأولية واللوازم في نهاية السنة.

3- تم خصم أوراق قبض خلال سنة 2016 بمبلغ 25.000 دج و10.000 دج سنة 2017

4- يتضمن القانون الداخلي للمؤسسة توزيع الأرباح كما يلي: 15% على العمال و65% على المساهمين و10% احتياطات والباقي لا يوزع.

5-تبين أن أحد زبائن 2017 يعاني من عسر مالي لا يستطيع دفع ديونه البالغة 43.000 دج إلى غاية السداسي الأول .2019

6- نفترض أن حصة العمال من الأرباح تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 10%.

7- جدول استحقاق الديون

أنواع الديون	استحقاق 2016	استحقاق 2017	استحقاق 2018	استحقاق2019 وما بعدها
ديون عقود الايجار التمويلي	60.000	10.000	27.000	60.000
الاقتراضات لدا مؤسسات القرض	110.000	22.000	25.000	70.000
موردو التثبيتات	36.000	16.000	20.000	10.000
ديون أخرى	450.000	210.000	217.000	؟

المطلوب

- إعداد الميزانية المالية لكل سنة.

الحل

1- إعداد الميزانية المالية لكل سنة

1.1- ترتيب عناصر الأصول والخصوم

- برمجيات المعلوماتية: قيمتها السوقية معدومة لأن بيعها وتأجيرها ممنوع بعقد الشراء الذي أبرمته المؤسسة. وعليه فقيمتها الصافية تعتبر فرق إعادة التقييم سالب بـ - 40.000 و- 30.000 سنتا 2016 و2017 على الترتيب.

- القيمة المحاسبية الصافية للتثبيتات العينية تسجل كما هي في الميزانية المالية.
- سندات المساهمة الأخرى لم تعطى عليها معلومات وعليه تسجل كأصول ثابتة.
- المواد الأولية واللوازم توزع كما يلي:

سنة 2016: 60.000x10% =6.000 دج كأصول ثابتة و60.000 – 6.000 =54.000 قيم الاستغلال.

سنة 2017: 55.000x10% =5.500 دج كأصول ثابتة و55.000 – 5.500 =49.500 قيم الاستغلال.

- اوراق القبض المخصومة: يضاف مبلغها إلى القيم القابلة للتحقيق في جهة الأصول وإلى الديون القصيرة الأجل في جهة الخصوم.

– يتم توزيع نتيجة السنة المالية كما هو موضح أدناه مع التنبيه إلى أن حصة المساهمين لا تخضع للضريبة لأنهم أشخاص معنويون.

السنوات	المبلغ الإجمالي	الاحتياطات 10%	صافي حصة العمال 15%–الضريبة	الضريبة على حصة العمال 10%	حصة المساهمين 65%	الباقي 10%
2016	80.000	8.000	10.800 = 1200–12000	1.200	52.000	8.000
2017	110.000	11.000	14.850=1.650–16.500	1.650	71.500	11.000

وعليه تصبح أرصدة الحسابات المعنية كالتالي:

السنوات	الاحتياطات	الترحيل من جديد	أرباح موزعة على العمال	الضريبة على توزيعات الأرباح	الحصص الواجب دفعها للشركاء
2016	58.000=8.000+50.000	38.000=8.000+30000	10.800 = 1200–12000	1.200	52.000
2017	69.000=11.000+58.000	49.000=11.000+38.000	14.850=1.650–16.500	1.650	71.500

2.1– الميزانية المالية

الأصول	2016	2017	الخصوم	2016	2017
الاصول الثابتة الصافية	**736 000**	**818 500**	**الأموال الدائمة**	**908 000**	**928 000**
صافي التثبيتات العينية	670 000	710 000	**الأموال الخاصة**	**756 000**	**788 000**
سندات المساهمة الأخرى	60 000	60 000	رأس المال	700 000	700 000
مخزون العمل	6 000	5 500	الاحتياطات	58 000	69 000
الزبائن	0	43 000	الترحيل من جديد	38 000	49 000
			فرق إعادة التقييم	(40 000)	(30 000)
الأصول المتداولة	**609 000**	**581 500**	**الديون المتوسطة والطويلة**	**152 000**	**140 000**
قيم الاستغلال	**99 000**	**99 500**	ديون عقود الايجار التمويلي	42 000	60 000
المواد الأولية واللوازم	54 000	49 500	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض	90 000	70 000
المنتجات التامة	45 000	50 000	موردو التثبيثات	20 000	10 000
			الديون القصيرة الأجل	**437 000**	**472 000**
			ديون عقود الايجار التمويلي	10 000	27 000
القيم غير الجاهزة	**305 000**	**287 000**	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض	22 000	25 000
الزبائن	100 000	107 000	موردو التثبيثات	16 000	20 000

أوراق القبض المخصومة	25 000	10 000	موردو المخزونات والخدمات	60 000	48 000
حقوق أخرى	180 000	170 000	المستخدمون– الأجور المستحقة	30 000	37 000
			المستخدمون–أرباح موزعة	10 800	14 850
			أوراق القبض المخصومة	25 000	10 000
القيم الجاهزة	**205 000**	**195 000**	ديون أخرى	210 000	217 000
البنوك الحسابات الجارية	161 000	135 000	الشركاء، الحصص الواجب دفعها	52 000	71 500
الصندوق	44 000	60 000	ضرائب على توزيعات الأرباح	1 200	1 650
مجموع الأصول	**1 345 000**	**1 400 000**	**مجموع الخصوم**	**1 345 000**	**1 400 000**

الحالة التطبيقية رقم 4:

إليكم ميزانيتين ماليتين لمؤسسة "س" لسنتي 2016 و 2017.

الأصول	2016	2017	الخصوم	2016	2017
أصول ثابتة			**خصوم غير جارية**		
تثبيتات القرض الإيجاري	–	9000	رأس مال	90000	90000
تثبيتات مادية أخرى	50000	70000	الاحتياطات	8500	9000
تثبيتات مالية	15000	20000	نتيجة الدورة	1600	4200
تثبيتات معنوية	10000	10000	قروض بنكية	30000	56000
أصول متداولة			قرض إيجاري	–	9000
قيم الاستغلال			**خصوم جارية**		
مواد أولية	35000	40000	موردو المخزونات	20000	30000
منتجات تامة	25000	30000	أوراق الدفع	–	1000
قيام قابلة للتحقيق			ديون أخرى	6000	9000
أوراق القبض	15000	20000	مساهمات بنكية جارية	8900	10800
الزبائن	10000	12000			
قيم جاهزة					
البنك	5000	8000			

المجموع	**165000**	**219000**	**المجموع**	**165000**	**219000**

إليك المعلومات التالية:

1- تم الحصول على تثبيتات مادية بقيمة 12000 دج في 2017/01/01 عن طريق قرض إيجاري لمدة 04 سنوات (مدة الحياة = مدة العقد).

2- تم خصم أوراق القبض خلال سنة 2016 بمبلغ 6000دج و8000دج خلال 2017 مع العلم أن سقف الخصم لكل سنة هو 8000 دج.

3- تم توزيع نتيجة الدورة (حسب القانون الداخلي للمؤسسة) لكل سنة كمايلي:
20% على العمال، 50% على المساهمين، 15% إحتياطات والباقي لا يوزع.

4-جدول استحقاق الديون:

أنواع الديون	استحقاق 2016	استحقاق 2017	استحقاق 2018	استحقاق 2019
القروض البنكية	25000	15000	26000	30000
ديون أخرى	4500	6000	6000	3000

5-حصص العمال والمساهمين من الأرباح تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 10%.

المطلوب:

1-بعد إجراء التعديلات اللازمة قم بإعداد الميزانية المالية لسنتي 2016 و 2017.

2-حساب مؤشرات التوازن المالي.

الحل النموذجي:

1- معالجة القرض الإيجاري:

- من ناحية الأصول:

حساب قسط الإهتلاك السنوي لتثبيتات القرض الإيجاري: 4/12000 = 3000.

القيمة المحاسبية الصافية : 12000-3000= 9000

- من ناحية الخصوم:

حساب قسط الإهتلاك السنوي للقرض: 4/12000= 3000

قيمة ديون القرض الإيجاري = 12000-3000= 9000

6000 ديون طويلة الأجل

3000 ديون قصيرة الأجل

2- خصم أوراق القبض:

سنة 2016:

أوراق القبض المخصومة الغير المستحقة: 6000 تسجل في القيم القابلة للتحقيق.

أوراق القبض القابلة للخصم: 8000- 6000= 2000 تسجل في القيم الجاهزة

أوراق القبض الغير القابلة للخصم: 15000- 8000= 7000 تسجل في القيم القابلة للتحقيق

سنة 2017:

أوراق القبض المخصومة الغير المستحقة: 8000 تسجل في القيم القابلة للتحقيق.

أوراق القبض الغير القابلة للخصم: 20000- 8000= 12000 تسجل في القيم القابلة للتحقيق.

4- توزيع النتيجة:

سنة 2016 :

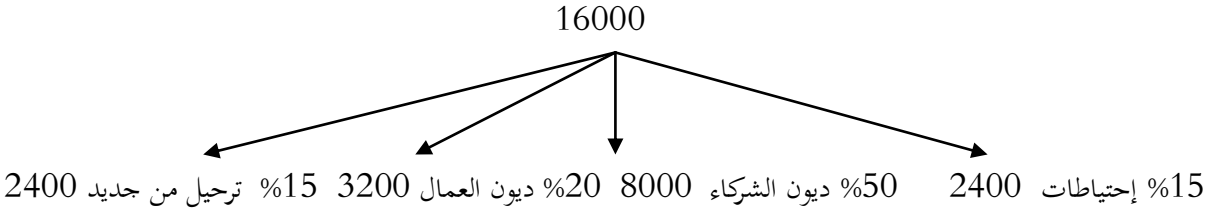

سنة 2017:

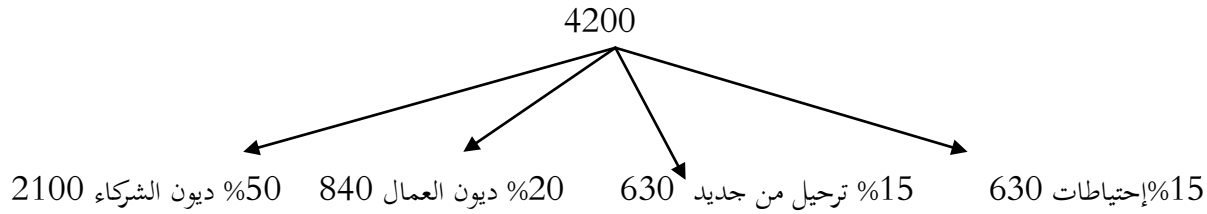

4- جدول استحقاق الديون:

- القروض البنكية:

سنة 2016 :سنة 2017:

ديون قصيرة الأجل= 15000 ون. ديون قصيرة الأجل= 26000ون

ديون طويلة الأجل= 15000 ون. ديون طويلة الأجل = 30000ون

– الديون الأخرى:

سنة 2016 سنة 2017:

ديون قصيرة الأجل= 6000 ديون قصيرة الأجل= 6000ون

ديون طويلة الأجل= 3000ون

إعداد الميزانية المالية:

الأصول	2016	2017	الخصوم	2016	2017
الاصول الغير جارية	**75000**	**109000**	**الأموال الدائمة**	**113980**	**139260**
تثبيتات معنوية	10000	10000	**الأموال الخاصة**	**98980**	**100260**
تثبيتات القرض الإيجاري	–	9000			
تثبيتات مادية أخرى	50000	70000	رأس المال	90000	90000
تثبيتات مالية	15000	20000	الاحتياطات	8740	9630
			النتيجة	–	–
			الترحيل من جديد	240	630
الأصول الجارية	**90000**	**110000**	**الخصوم الغبر جارية**	**15000**	**39000**
قيم الاستغلال	**60000**	**70000**	ديون القرض الإيجاري	–	6000
المواد الأولية	35000	40000	القروض البنكية	15000	30000
المنتجات التامة	25000	30000	ديون أخرى	–	3000
			الخصوم الجارية	**51020**	**79740**
القيم القابلة للتحقيق	**23000**	**32000**	ديون القرض الإيجاري	–	3000
الزبائن	10000	12000	القروض البنكية	15000	26000
أوراق القبض المخصومة	6000	8000	موردو المخزونات	20000	30000
			ديون أخرى	6000	6000

أوراق القبض الغير قابلة للخصم	7000	12000	أوراق الدفع	-	1000
			ديون العمال	288	756
			ديون الشركاء	720	1890
القيم الجاهزة	**7000**	**8000**	ضرائب على الأرباح	80	210
البنك	5000	8000	ضرائب على المستخدمين	32	84
أوراق القبض القابلة للخصم	2000	-	مساهمات بنكية جارية	8900	10800
مجموع الأصول	**165000**	**219000**	**مجموع الخصوم**	**165000**	**219000**

حساب مؤشرات التوازن المالي:

مؤشرات التوازن المالي	القانون	2016	2017
رأس المال العامل	الأموال الدائمة - الأصول الغير الجارية	113980- 75000 = 38980	139260 - 109000 = 30260
إحتياجات رأس المال العامل	(الأصول الجارية - أصول الخزينة) - (الخصوم الجارية - خصوم الخزينة)	(90000- 7000) - (51020 - 8900)= 40880	(110000-8000) - (79740 - 10800) = 33060
الخزينة	أصول الخزينة - خصوم الخزينة	7000- 8900 = - 1900	8000- 10800= -2800

التعليق: من خلال قراءة مؤشرات التوازن نستخلص ما يلي:

- رأس المال العامل موجب في كل من سنتي 2016 و 2017وهذا يدل على أنّ الأموال قد غطت كل الأصول الغير الجارية مع وجود فائض (هامش أمان) يوجه لتمويل دورة الإستغلال.

-إحتياجات رأس المال العامل موجبة في كلا السنتين وهذا دليل على وجود إحتياج في دورة الإستغلال.

- بمقارنة رأس المال العامل مع إحتياجات رأس المال العامل في كلا من سنتي 2016 و 2017 يمكن القول أنّ فائض الأموال الدئمة على الأصول الغير الجارية لم تغطي كل إحتياجات رأس المال العامل و هذا ما أدى إلى وجود خزينة سالبة في كلا السنتين.

الحالة التطبيقية رقم 5 : لديك المعلومات المالية التالية :

المؤشرات المالية	الحالة الأولى	الحالة الثانية
الأصول الإقتصادية	1000	1000

الإستدانة الصافية	750	0
الأموال الخاصة	250	1000
رقم الأعمال	1666.7	6666.7
نتيجة الإستغلال	120.8	333
مصاريف مالية	37.5	0
النتيجة الصافية	50	200

المطلوب:

1- أحسب المردودية المالية و الإقتصادية؟

2- اعتماداً على مركبات أثر الرافعة ما هو حكمك على السياسة التمويل المنتهجة؟

الحل :

1- حساب المردودية الإقتصادية و المردودية المالية لكل حالة:

أ- الحالة الأولى: الطريقة الأولى:

$Re= Rexp/Actif_{eco}= 120.8/1000= 12.08\%$

$R_f= Rnet/FP= 50/250=20\%$

الطريقة الثانية:

$R_f= (R_e+(R_e-i)*D/FP)(1-I)$

لدينا: المصاريف المالية $I*D= 37.5$

الإستدانة = 750

ومنه$i=37.5/750= 5\%$

نعلم أنّ$R_{net}=(R_{exp}-iD)*(1-I)$:

$I= 40\%$

$R_f= (0.1208+(0.1208-0.05)*750/250)*(1-0.4)$

$R_f= 20\%$

ب- الحالة الثانية: الطريقة الأولى

$R_e=333/1000=33.33\%$

$R_f= 200/1000=20\%$

الطريقة الثانية:

لدينا الإستدانة$D=0$ ، مصاريف مالية $=0$

$R_{net}= (R_{exp}-0)*(1-I)$

$I=40\%$

$R_f= (0.3333+(0.3333-0)*D/1000)*(1-0.4)$

$R_f= 20\%$

التحليل: نلاحظ أنه عندما استدانت المؤسسة ما قيمته 750 ون، فحققت مردودية مالية 20% و مردودية إقتصادية 12.08 % ومنه تحقيق نشاط جيد مما جعل اثر الرافعة إيجابي لأنّ المردودية اللاإقتصادية أكبر من معدل الفائدة أماّ في الحالة الثانية المؤسسة لم تستدين إلاّ أنها حققت نتائج أحسن فيما يخص المردودية الإقتصادية التي ارتفعت إلى 33.33% و لكن المردودية المالية لم تتغير. ومنه يحسن أن تعتمد المؤسسة على أموالها.

تمرين مقترح : إليك المعطيات المالية لمؤسسة "الزهراء" لها الخيار بين سياستين تمويلتين:

المعطيات المالية	السياسة الأولى	السياسة الثانية
الأموال الخاصة	1200	1000
الديون	800	1000

المردودية الإقتصادية	0.18	0.18

المطلوب: حلل سياسة التمويل حسب الحالات:

أ- حالة غياب الضريبة و تكلفة الإستدانة (0.09).

ب- حالة وجود الضريبة (3/1) و تكلفة الإستدانة (0.09).

خاتمة

حاولت من خلال هذه المطبوعة تسليط الضوء على أهم المحاور التي تخص تحليل القوائم المالية مع إعطاء الأولوية أكثر لقائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج، كونهما الأكثر أهمية لاحتوائهما على بيانات مالية تعطي نظرة أكثر على الوضعية المالية للمؤسسة، سواء كان هذا التحليل داخلي للمؤسسة، أو يخص متعاملين خارجيين ، لذا ما يسعني في الأخير إلاّ لأن يكون هذا العمل مفيد لطلبتنا و لكل باحث في مجال مالية المؤسسة، لكن يبقى على الطالب الإطلاع أكثر على المواضيع ذات الصلة بالتحليل المالي و على رأسها المحاسبة حتى يتمكن من الإلمام أكثر بهذا الموضوع.

قائمة المراجع

1- فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**،SME Financial، الطبعة الأولى، 2008، رام الله، فلسطين.

2- القرارا لمؤرخ في 26 جويلية 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 19 ، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

3- سعيدة بورديمة، **التسيير المالي**، مطبوعة علمية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة قالمة، السنة الجامعية 2015/2014.

4- بن فرج زوينة، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية و تحديات التطبيق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2014/2013.

1- Jonathan Berk & Peter Demarzo, **Finance d 'entreprise**, Nouveaux Horizons, 3e éditions, Paris, France, 2014.

2- DCG6, **Finance d'entreprise**, Edition Foucher, paris, 2018.

3- Georges Legros, **Mini manuel de Finance d'entreprise**, Dunod, Paris, 2010.

4- Conseil National de la comptabilité (CNC), **Modèles d'états financiers**, Ministère des finances.